تقييم فرص التحول الحضرى وأبعاده التنموية فى دول حوض النيل باستخدام التحليل العاملى (*)

د/ إيناس فؤاد حجازى غبور
مدرس جغرافيا العمران الحضرى (جغرافية بشرية)
قسم الجغرافيا و نظم المعلومات الجغرافية
كلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

الملخص

تعد قضية قوة التحضر التحويلية ودورها في النمو الاقتصادي والتنمية تمثل قضية هامة للبحث والمناقشة، فالنظام الحضري هو نظام مركب من العديد من الأنظمة الفرعية الديناميكية و المترابطة فى ذات الوقت (الاقتصاد الحضري والبنية الاجتماعية والنظام البيئى الحضرى...إلخ)، وما يتم من تغير وتحول في أى منها يمكن أن يحدث تغييرًا في الآخر، وتأتي أهمية الدراسة من أجل توفير قاعدة بيانات تحليلية للمخططين وأصحاب القرار في دول حوض النيل تساعد على التخطيط ووضع السياسات التنموية الملائمة للاستفادة من العوائد الايجابية التنموية للتحضر ومواجهة تحدياته ومعوقاته، وقد اعتمدت الدراسة فى الوصول لأهدافها على استخدام الأسلوب الإحصائى " التحليل العاملى"، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تباين بين العوامل المؤثرة فى فرص التحول الحضرى لدول حوض النيل و جنى عوائده، وقد تم تفسير تباين فرص التحول فى دول حوض النيل طبقًا لنتائج التحليل العاملى من خلال أربعة عوامل، وتصنيف دول حوض النيل إلى ثلاثة أنماط طبقاً لنتائج مصفوفة الارتباط، وبذلك اتضح من الدراسة أنه بالرغم من أن عملية التحضر فى دول حوض النيل لا تزال تفتقر إلى ارتباط خطى مباشر مع كل متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن المدن الرئيسية والكبرى فى دول حوض النيل لاتزال تعانى العديد من المشكلات، إلا أن دول حوض النيل لابد وأن تطلق العنان لإمكانيات النمو الحضري لأن

(*) **مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (٨١)، العدد (٧)، أكتوبر ٢٠٢١.**

الفوائد المحتملة للتحضر تفوق مساوئه، ويكمن التحدي الأكبر في صياغة و تطبيق آليات لاستغلال عوائد التحضر الإيجابية.

الكلمات المفتاحية: التحضر، التحولات الحضرية، العوائد الإيجابية للتحضر، حوض النيل، التحليل العاملى.

Assessing Urban Transformation Opportunities and its Developmental Dimensions in the Nile Basin Countries Using Factor Analysis

Abstract

The transformative power of urbanization and its role in economic growth and development represents an important issue for research and discussion. The urban system is a composition of dynamically interconnected sub-systems, such as urban economy, social structure, urban ecological system ... etc. Whatever changes in any sub-systems can cause a change in the other sub-systems.

This study aims to provide an analytical database for planners and decision-makers in the Nile Basin countries, which may help in planning and setting appropriate developmental policies to benefit from the positive returns of urbanization and face its challenges. The study is based on using statistical methods (factor analysis). The study reaches the conclusion that there is a discrepancy between the factors affecting the opportunities for urban transformation of the Nile Basin countries. The variation in transformation opportunities in the Nile Basin countries is explained according to the results of the factor analysis through four factors. Nile Basin countries are classified into three types according to the results correlation matrix.

It is clear that despite the urbanization process in the Nile Basin countries, it still lacks a direct linear relationship with development indicators. Thus, Nile Basin countries must unleash the potential of urban growth as the potential benefits of urbanization outweigh its disadvantages. The greatest challenge lies in formulating and implementing mechanisms to exploit the positive returns of urbanization.

Keywords: Urbanization, Urban Transformation, Urbanization returns, Nile Basin, Factor Analysis.

المقدِّمة:

ترتبط بعملية التحضر وما تشهده من نمو حضرى تغيرات وتحولات عديدة تعكس أبعادًا عديدة أيضا مرتبطة به وبما يعنيه من تراكم وتطور وانتقال من المجتمع البسيط إلى صورة أكثر تعقيداًا، وانتظام نسقه التنظيمى وتطور حكوماته المركزية نتيجة تطور النسق الاقتصادي والأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، والتحول إلى تنظيمات اجتماعية أكثر تعقيدًا رسمية وغير رسمية كالنقابات واتحادات العمال وروابط بين أصحاب العمل (GU, C., 2019,p. 1351)

أهمية الدراسة وأسبابها

أكدت خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على ضرورة التعامل مع المسائل غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية وأهمها تحسين توافر البيانات والمعلومات التفصيلية عن السياقات والكيانات القومية والإقليمية والمتروبوليتانية والمحلية وتيسير الوصول إليها، ولا تزال عملية التحضر قضية على الدول النامية ومن بينها دول حوض النيل أن تقطع العديد من الأشواط لتوجيهها نحو مسارات أكثر أمنًا وأكثر تفعيلًا للاستفادة بمواردها وهو ما لا يتأتى إلا بالكشف عن مفرداتها وخصائصها وتحليل اتجاهاتها وأبعادها، وخاصة مع ما تشهده دول القارة ومن بينها دول حوض النيل من تحسن ملحوظ في مجالات تنموية عديدة، كما تشهد مناطقها الحضرية العديد من التحولات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يمكن اعتبارها نقاط تحول تطرح فرصًا عديدة استغلالها ولإعادة التفكير في مسارات التنمية الحالية.

ويمثل التحضر مرحلة متقدمة من مراحل التطور الاقتصادي البشري، حيث ترتبط عملية التحضر بحركة انتقال وتحول إلى تنظيمات اقتصادية أكثر تعقيدًا، فهى انتقال من حالة تقوم فيها الحياة الاجتماعية على أساس العمل والإنتاج الأولى واقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق، كما يرتبط التطور

الاقتصادي بأنماط التوطن والاستقرار البشري على مر التاريخ، كما يرتبط طرق ووسائل العيش بالتطورات التكنولوجية من ناحية، وبتطور أشكال الاستيطان البشري من ناحية أخرى (UN -Habitat,2011,p.11)

ويعرف التحول الحضري Urban transformation بأنه التغيير الذي يمر به الكيان الحضري تراكميًا وليس حدثًا مفاجئًا، ويمكن أن يكون تغيرًا ايجابيًّا إذا أمكن من خلاله تحفيز النمو الاقتصادي من خلال المدن كأقطاب للنمو وباعتبارها محركات الاقتصاد الأولية، ويمر التحول الحضرى للمدن بعدة مراحل نظريًا يبدأ أولها بالنمو الاقتصادي نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي تخلق فرص عمل عديدة وتحسن مستويات المعيشة والدخل مما يجذب تيارات الهجرة إلى المناطق الحضرية، والتى تشكل فى حد ذاتها جزاء مكونًا لعملية التحضر وترفع من معدلات النمو الحضرى وسرعة إيقاعه، ولتتشكل بذلك المرحلة الثانية للتحول وهى النمو الديموغرافي، ويستتبع نمو المحتوى الحضرى اتخاذ الحكومات آليات لتوفير الخدمات الحضرية والبنية التحتية ومجابهة مشكلاتها مكانيًا، لذا يستتبعه تحسين الخدمات والبيئة الحضرية بعمليات الصيانة والتحسين والإمداد والتخطيط لنشاط الحراك السكانى المدنى بما ينتج عنه تنمية وتحولات مكانية تمثل المرحلة الثالثة للتحول، وتتمثل المرحلة الأخيرة فى التحول فى العلاقات الاجتماعية نتيجة التحولات الحضرية، وظهور مطالب بالإصلاحات الاجتماعية وتقليل التفاوتات نتيجة التحولات المكانية والاقتصادية .(GU ,C, 2019,p. 1351)

وقد تحولت المدن الرئيسية فى أفريقيا ومن بينها مدن رئيسية فى دول حوض النيل منطقة الدراسة خلال الخمسين سنة الماضية إلى مراكز للنشاط الاقتصادي للأنشطة الحضرية وأصبحت اليوم تشكل جزءًا هامًا من النشاط الاقتصادي المحلي الوطني، حيث أنها تمثل في المتوسط ما لا يقل عن ٥٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم مما يعانيه القطاع الحضري من مشكلات عديدة تخطيطية واقتصادية واجتماعية وبيئية، نتيجة التدهور الاقتصادي والفقر

والصراعات والحروب الأهلية، إلا أن التنمية الحضرية قد أخذت مجراها بالفعل فى العديد من الدول الإفريقية، التى باتت تجابه مشكلات المدن بسياسات في مجالات التخطيط والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية والأمن والبيئة، فبالرغم من مشكلات المدن فهى في الوقت نفسه، توفر فرصًا فريدة للحكومات لتركز السكان على نطاق واسع كعمالة وأسواق شرائية، وجذب الاستثمار، وتطبيق التقنيات والسياسات الجديدة التى من شأنها أن تنتشل السكان من الفقر وتحقق للاقتصادات ونموها وضعًا مستدامًا، وبالتالي يمكن أن تصبح المدن الأفريقية محركًا مهمًا للنمو المحلي الذي يقوده الطلب، والتكامل الإقليمي، والابتكار التكنولوجى (African Development (Bank,2011,p.1

تحديد منطقة الدارسة:

تغطي منطقة الدراسة "حوض النيل" مساحة ٣,١٧٩,٥٤٣ كيلومتر مربع، ويعبر هذا الشريان العظيم إحدى عشرة دولة بروافده ليضم كلًّا من: بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، وإثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، ورواندا، وجنوب السودان، والسودان، وتنزانيا، وأوغندا)، ويتركز معظم سكان الحضر فى حوض النيل في المدن الرئيسية والكبيرة ومنها الإسكندرية، والقاهرة، وعنتيبي، وجينيا، وجوبا، وكمبالا، والخرطوم، وكيسومو، ,الأقصر، وموانزا وود مدني وأديس أبابا، بينما تشكل المدن والمناطق الحضرية الأخرى المبنية ٠,١% فقط من مساحة الحوض (UN-HABITAT 2014, p. 178)

الدراسات السابقة

تم تناول منطقة الدراسة "دول حوض النيل" وبعض من جوانب التنمية المتباينة بها ضمن دراسات جغرافية فى مجال جغرافية السكان والمناخ والطاقة..إلخ، كما عالجت العديد من الكتابات العربية والأجنبية موضوع التحضر فى أفريقيا أو بعضًا من أبعاده، أو إحدى دول حوض النيل، أو أحد الأقاليم التفصيلية ضمن حوض النيل وضمن إطارات إقليمية أخرى تضم عددًا من دوله، وتركزت معالجاتها حول دراسة وتحليل عملية التحضر واتجاهاتها

ومكوناتها وأبعادها وتداعياتها السلبية وسياسات مجابهة المشكلات الحضرية، كذا عالجت العديد من الدراسات العربية والأجنبية جانبًا من موضوع الدراسة حيث تناولت قضايا التحول الحضرى فيما يخص أبعاده المكانية وما يرتبط بعملية التحضر والنمو الحضرى من توسع عمرانى غير مخطط وزحف عمرانى على الأراضى الزراعية، وما ينجم عنها من مشكلات عديدة سواء على المدينة أو المنطقة الحضرية بإقليم ما، وكذا ما يرتبط بها من تداعيات على المتصل الريفى الحضرى.

بينما برز اتجاه موضوع الدراسة وما يخص قضية العوائد الإيجابية للتحول الحضرى فى الآونة الأخيرة ضمن الاتجاهات الأممية والدولية خاصة دراسات الموئل والبنك الدولي، وكذا دراسات بنك الاتحاد الإفريقي والتي صاغت استراتيجية تحويل المدن الإفريقية إلى محركات للتنمية فى القارة، والعديد من الدراسات التطبيقية التى تناولت نماذج التحول الناجحة فى اقتصادات نامية مثل الصين.

ويمكن أن تصنف الدراسات السابقة لموضوع الدراسة بين الدراسات الأممية والدولية ودراسات الحالة التطبيقية تبعًا للمنهجية العلمية المتبعة، وفيما يخص الدراسات الأممية و الدولية وثقت دراسات الأمم المتحدة فى تقرير حالة التنمية فى العالم (٢٠٠٧)UNFPA, 2007, دور التحضر فى دعم وتحفيز النمو الاقتصادي، وأكدت أن هناك ارتباطًا إيجابيًّا بين النسبة المئوية لمستوى التحضر ومستوى الدخل، طبقًا لنتائج تحليل وبيانات الناتج المحلي الإجمالي والتحضر على مستوى دول العالم، حيث اتضح وبشكل قاطع أنه لم تحقق أى دولة في العصر الصناعي نموًا اقتصاديًا ملحوظًا بدون تحضر ونمو حضرى، كما أكدت الدراسة أنه لا بد من تطبيق سياسات وقائية لمجابهة مشكلات المدن، حيث لم تعد الاستجابة لتحديات المدن عند ظهورها كافية، بينما أوضحت دراسة البنك الدولي" تقرير العالم للتنمية فى٢٠٠٩ " World Bank 2009 دور الاستثمارات الحضرية فى التنمية وما يعول عليها من نقلات نوعية

للتنمية ليس فى دولها فحسب ولكن فى إطارها الوطني والإقليمي، وكذا استند تقرير التنافسية الافريقية (OECD 2018) فى التأكيد على قوة المدن التحويلية للتنمية فى القارة الافريقية على ما حققته من تنامى معدل النمو الاقتصادي الذى بلغ متوسطه أكثر من ٥% خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، بما يؤكد على الإمكانات الاقتصادية وتحسن دعائمها من قوة عاملة متنامية وأسواق استهلاكية واعدة، وفرص نمو إضافية كبيرة، كما سلط الضوء على المجالات التي يتطلبها تنمية الاستثمار والإدارة والحوكمة لضمان استمرار تحسن النمو.

بينما تباينت الدراسات التطبيقية التى تناولت موضوع أو منطقة الدراسة أو كليهما من حيث المنهجية العلمية المتبعة، حيث تنوعت بين دراسات اعتمدت على المنهج الوصفي والاستقرائي فى مناقشة دور المدن فى التنمية ومن بينها دراسة (Bekker, S & Therborn G. 2012) والتى انتهت إلى أن بعض المدن الافريقية الرئيسية التى نشأت كعواصم خلال الفترة الاستعمارية ولا زالت ذات صلات بالشبكات العالمية، و شهدت ازدهارًا خلال العقد الماضي قد أصبح بعضها محركات للنمو الاقتصادي وحققت تقدمًا فى قدرتها التنافسية الدولية، بالرغم من مشكلاتها وتعثر التنمية الاقتصادية، كذا أكدت دراسة (Tabukeli ,.M, R, 2013) والتى تناولت إمكانية أن تدعم المدن الكبرى والرئيسية فى شرقي أفريقيا الدور الإقليمي والعالمي لأطرها، من خلال قدرتها على النمو والتكتل والتحول إلى مجمعات حضرية مندمجة في مساحات متباينة "النمو الحضرى والنشاط الاقتصادي"، وعلى جانب آخر اعتمدت بعضاً من الدراسات التفصيلية على الأسلوب الإحصائى فى معالجة قضية علاقة التحضر بالتنمية ومن بينها دراسة (Njoh, A, J., 2003) والتى طبقت على دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، واعتمدت على قياس معاملات الارتباط بين مستويات التحضر ومؤشر التنمية البشرية، وانتهت إلى وجود ارتباط إيجابي لمعدلات التحضر والتنمية البشرية، ووجود دلائل كمية للدور الإيجابي الهام لعملية التحضر في الحد من الفقر بشكل عام، من خلال توفير فرص للمهاجرين من الريف، وتحسين مستوى معيشة أولئك الذين بقوا في المناطق

الريفية من خلال عوائد المهاجرين، كذا أوضحت دراسة (Abbott, J 2012) بالاعتماد على الأسلوب الإحصائى أيضًا وقياس معاملات الارتباط ومعامل جيني بين معدلات ومؤشرات التحضر والنمو الاقتصادي، الدور الإيجابي للتحضر وعوائده فى أفريقيا وما يمكن أن تقدمه المدن الرئيسية والكبرى من حوافز للنمو وتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان خاصة مع تنامى مؤشرات النمو الاقتصادي وسياسات الإدارة واللامركزية والتى بدأت تأخذ دورها فى العديد من الدول الافريقية.

بينما توصلت دراسة (Dorosh, P & Thurlow, J,2014) بالتطبيق على اثنتين من دول حوض النيل "أوغندا وإثيوبيا" أن التحول الهيكلي طويل الأجل والاستثمار في المدن الكبرى في أفريقيا لا يؤثر بشكل فعال فى الحد من الفقر الوطني، وإن كانت تأثيراته سريعة العوائد والنتائج مقارنة بالتنمية الزراعية، ولذا رجح الباحثان زيادة الاعتماد فى التنمية على الاستثمارات الزراعية، حيث أنها أكثر ملائمة وفاعلية فى الوصول إلى الفقراء، وإن كان ذلك سيكون على حساب تباطؤ معدلات النمو الوطني.

وناقشت دراسة Gu et al 2015 التطبيقية والتحليلية النظريات التفسيرية لعملية التحضر وأبعادها التنموية وحصرتها فى (نظرية التحضر ما قبل الصناعي) والتي تنص على أن تكوين ونمو المدن يستغل مبادئ اقتصاديات الحجم واقتصاديات التكتل، ونظرية التحضر نتيجة التصنيع وبتحول المجتمع الزراعي إلى التصنيع ليصبح حضريًّا، وطبقًا للنظرية الثالثة يتم تعزيز التحضر عن طريق التحديث والتطوير، وأن التحضر تقوده العولمة وهو أمر فرضته القوة الدافعة للعولمة في الدول النامية، وحللت الدراسة عملية التحول الحضرى فى الصين عبر سبعين عامًا، ونجاح التجربة الصينية، وإبراز ركائزها التى اعتمدت على تعزيز البنية الحضرية خاصة البنية التحتية وثانيًا تحويل المدن من كيانات استهلاكية إلى كيانات منتجة، والتركيز على التصنيع وتعزيز الصناعات الصغيرة و بناء مدن صناعية (Gu .C, et al. 2015).

أهداف الدراسة:

- تحليل الجوانب الرئيسية المرتبطة بعملية التحول الحضرى فى دول حوض النيل باعتبارها قوى دافعة للتنمية (بما في ذلك النمو الاقتصادي والتنمية، والتغير الديموغرافي، والتحول الاجتماعي، والتحولات العمرانية المكانية وإعادة تشكيل المساحات الحضرية).
- استخدام أساليب التحليل الإحصائى بتطبيق أسلوب التحليل العاملى فى تقييم فرص التحول الحضرى والكشف عن تباينها فى دول حوض النيل، وكذا تطبيق المقاييس الكمية ذات الدلالة الإحصائية "مصفوفة الارتباط"، للوقوف على الأبعاد التى تمثل فرصًا للاستفادة من العوائد الإيجابية المحتملة للتحضر بوصفه عملية متعددة المفاهيم والأبعاد، ومرتبطة بالعديد من التحولات.
- كما تسعى الدراسة إلى التعرف على أهم السياسات والآليات الملائمة لتعزيز البنية الحضرية والجوانب الإيجابية للتحضر فى ظل نتائج التحليل العاملى، لجنى العوائد التنموية للتحول الحضرى ومجابهة معوقاته ومشكلاته فى دول حوض النيل.

تساؤلات وفرضيات الدراسة:

- هل عملية التحضر في أفريقيا عملية ديموغرافية فقط أم ما شهدته من تغيرات اقتصادية واجتماعية أضافت أبعادًا اقتصادية واجتماعية حقيقية لعملية التحضر؟
- إلى أى مدى يمكن أن تساعد الأساليب الإحصائية فى تحديد أبعاد التحضر التى تطرح فرصًا للتنمية المرتبطة بعوائد التحول الحضرى فى دول حوض النيل؟
- وتفترض الدراسة أنه لا تزال العديد من الظواهر السلبية والمشكلات المعقدة تهيمن على المدن الرئيسية فى دول حوض النيل، بما لا يترك مجالًا لأي من فرص التنمية، وينعكس على تراجع وتدهور الأداء الاقتصادى، وبالتالى

يقلص فرص دول حوض النيل فى الاستفادة من العوائد الإيجابية للتحول الحضرى.

- تفترض الدراسة أن سياسات الاندماج وتكتل الاقتصادات لجنى الفوائد المحتملة للتحضر، لا تزال غير ملائمة للتطبيق فى دول حوض النيل، لعدم توافر مقوماتها المتمثلة فى الكثافة المرتفعة والتخصص ووفورات الحجم، وجودة البنية التحتية والمرافق والاستثمار والابتكار والعمالة الماهرة...إلخ.

مصادر البيانات ومناهج وأساليب الدراسة

اعتمدت الدراسة فى بياناتها الأساسية على البيانات الثانوية والتى تنوعت بين البيانات الإحصائية الدولية للأمم المتحدة والبنك الدولى والتقارير والمسوحات الحكومية الرسمية، فضلًا عن البيانات الوصفية من المصادر المكتبية التى شملت الدراسات التطبيقية والميدانية التى غطت بعض دراسات حالات على المستوى الإقليمى، واعتمدت الدراسة على استخدام الأسلوب الإحصائى والمنهج الاستقرائى والمنهج الوصفى التحليلى فى تحليل البيانات والمتغيرات المتعلقة بها من خلال المعالجات الإحصائية و الكمية و استقراء ومناقشة نتائجها وتحليل اتجاهاتها وإبراز تباينات أبعادها المكانية، كما اعتمدت الدراسة على استخدام برنامج Arc Gis10.1 فى انتاج خرائط التوزيعات وانتاج الرسوم البيانية التوضيحية، و برنامج SPSS فى تخزين و معالجة البيانات الإحصائية، وأجريت الدراسة عبر مراحل عدة شملت جمع البيانات، وتصنيفها وتحليلها مرورًا بمعالجاتها الكمية والكارتوجرافية طبقًا لما يقتضيه منهج البحث العلمى وانتهت باستخلاص النتائج وعرضها ومناقشتها.

عناصر الدراسة

وتتناول الدراسة عبر منهجها ومن خلال ما توافر من بيانات مناقشة العناصر التالية:

أولًا: تحليل الوضع الراهن للتحولات الحضرية فى دول حوض النيل.

ثانيًا: التحليل العاملى لتباين فرص التحول الحضرى فى دول حوض النيل.

ثالثًا: سياسات وآليات تفعيل دور التحضر فى التنمية بدول حوض النيل.
رابعًا: النتائج والتوصيات.

أولا: تحليل الوضع الراهن للتحولات الحضرية فى دول حوض النيل:

يشكل التحضر قوة تحويلية يمكن تسخيرها لتكون مسارًا لتحقيق التنمية، وتسجل المناطق الحضرية على مستوى العالم نموًّا متسارعًا مما يخضعها لعمليات التحول السريع، ونظرًا لأن النظام الحضري هو نظام معقد به العديد من الأنظمة الفرعية المترابطة، فإن أى انتقال إيجابى يحدث في أي من الأنظمة الفرعية سينعكس ايجابيًّا وينسحب بالتحول على بقية النظام الحضرى بما يمكن معه اعتبار التحضر قوة دافعة لتحول المدن والأنظمة الحضرية.

وقد أكد لامبارد منذ عام (١٩٥٥) أن التحضر في الواقع هو انعكاس متعدد الأبعاد للخصائص المادية والمكانية والمؤسسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية، إذ يعالج وفق وجهات نظر مختلفة وضمن أطر مختلفة تتحدد طبقًا لها أبعاده والعوامل المؤثرة فيه وتداعياته ومن ثم التحولات المرتبطة به الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتباين تلك المفاهيم والأطر حيث يمكن معالجة التحضر بوصفه عملية من التراكم التاريخي للأصول الحضرية المادية والبنية التحتية، كما يمكن أن يشير ببساطة إلى نمو السكاني في المدن و نسبة سكان المدن إلى إجمالي سكان الدولة لإدارة عملية التحضر، ويمكن أيضًا أن يستخدم التحضر كعملية لوصف التغيرات الاجتماعية والسياسية التي قد تحدث نتيجة التركز السكاني فى المدن الكبيرة وكون المدن بدورها مكانًا للتبادل الثقافي والسياسي، كما يمكن أن يشير أيضًا إلى التغييرات الهيكلية في مستوى التحضر وما يتولد معها من تحولات هيكلية في الاقتصاد وفرص العمل (أبو عياش، يعقوب، ١٩٨٤، ص ١٢٥- ١٢٦)، ويحتاج بذلك التحضر و ما يرتبط به من تحولات زمانية و مكانية إلى الكشف عنها فى إطار ما يمكن الاعتماد عليه من مؤشرات ذات الدلالة لتحليل أبعاده الديموجرافية والاقتصادية

والاجتماعية ومدى إمكانياتها وفاعليتها والاعتماد عليها فى عملية التنمية.

١- التحولات الديموجرافية فى دول حوض النيل والعوائد التنموية المحتملة:

تتنوع أبعاد التحضر وتحولاته وفقًا لمفهومه الديموجرافى بين أبعاد ترتبط بالمحتوى الحضرى للمدن وخصائصه، وأخرى ترتبط بطبيعة التحولات المكانية للنظام الحضرى وانتظام نسقه داخل دول حوض النيل، ويمثل التحضر وما يرتبط به من بعد ديموجرافى، المرحلة الأولى من التحول الحضري، فالبرغم من أن التحول الحضري والتحضر يشير كلاهما إلى التغيير الذي تشهده الأنظمة الحضرية، إلا أن التحضر يشير إلى عملية تحول فى نمط الإقامة من الريف إلى الحضر وفق آليات النمو بما ينعكس على زيادة نسبة سكان الحضر من إجمالى السكان، بينما يشير التحول الحضري إلى التغيير الكامل الذي يطرأ على أبعاد وجوانب النظام الحضري .(Kone,S.,M,2018,p. 1659)

ويعول على الأبعاد الديموجرافية وبعض خصائص سكان الحضر تغيير وتحول مسارات التنمية الاقتصادية فى دولها، إذ ترتبط إمكانية التنمية الاقتصادية بالتحولات الحضرية الديموجرافية وعوائدها من خلال بعدين أساسيين فى عملية التحضر، يتعلق أولهما بنسبة التحضر ومعدلات النمو الحضرى، أما المحدد الثانى فهو نسبة فئة القوة العاملة، حيث يمكن أن يمثل حجم سكان الحضر فى دول ما فرصة فى حد ذاتها من أجل التنمية الاقتصادية، إذ يزيد من توافر عوامل الإنتاج الاقتصادي من السوق والعمالة، ويتيح ذلك فرصًا جيدة للنمو الاقتصادي و للتنمية، وهو ما يمكن الكشف عن مدى امكاناته فى دول حوض النيل من خلال التعرف على صورة واقع الأبعاد الديموجرافية للتحول الحضرى برصد اتجاهات التحضر عبر عدة مؤشرات دالة وتتبع دلالاتها .

أ- مؤشرات ودلالات تحولات المحتوى الحضرى:

يمثل تغير حجم سكان الحضر دالة ومؤشرًا يعكس ثقل سكان الحضر

و تغير أحجامهم من إجمالى سكان الإقليم و تباينها على مستوى دول الإقليم، وتشير دراسة البيانات الموضحة لتطور حجم سكان الحضر فى حوض النيل خلال الفترة من عام ٢٠٠٠- ٢٠٢٠ كما يتضح من ملحق (١)، إلى تطور حجم إجمالى سكان الحضر على مستوى الإقليم من ٨٣,٨٧٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ إلى ١٤٣,١٣٥ مليون نسمه عام ٢٠١٥، بينما بلغ إجمالى حجم سكان الحضر ١٨٢,٤٧٩مليون نسمة على مستوى دول حوض النيل فى عام ٢٠٢٠، بما يمثل ٣١% تقريبًا من جملة سكان الحضر على مستوى القارة عام ٢٠٢٠، بينما يشير تحليل نمو الأحجام المطلقة لسكان الحضر على مستوى دول الإقليم كما يتضح من ملحق (١) أيضًا، إلى تصدر مصر المرتبة الأولى خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) بحجم وصل ٤٤,٠٤١ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ تليها فى المرتبة الثانية الكونغو الديمقراطية والتى استمرت تحتل المرتبة الثانية وحافظت عليها خلال فترة الدراسة أيضا بحجم سكانى للحضر بلغ ٤٠,٨٤٨ مليون نسمة عام ٢٠٢٠، لتتسع الفجوة بين أحجام السكان الحضر على مستوى الإقليم بعد ذلك لكل من المرتبتين التاليتين، كما يتضح من الشكل(١).

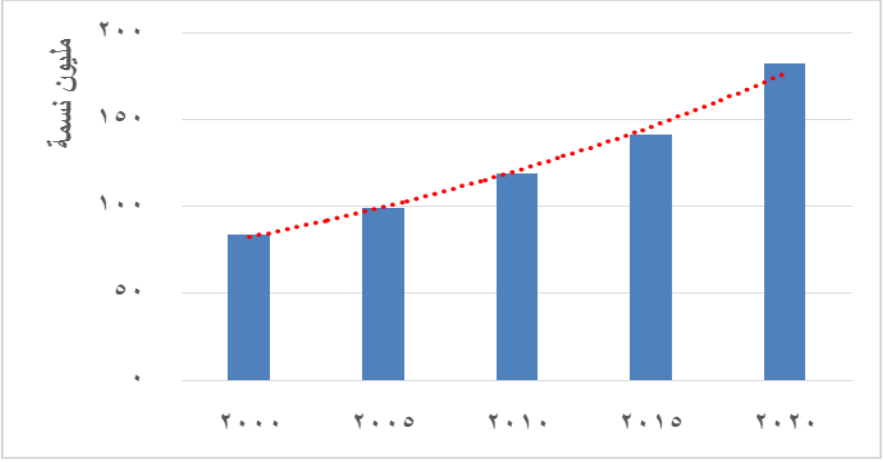

شكل (١) نمو إجمالى سكان الحضر على مستوى دول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

المصدر: اعتمادا على بيانات ملحق (١)

حيث احتلت إثيوبيا المرتبة الثالثة بإجمالى حجم سكان حضر بلغ ٢٤,٤٦٣ مليون نسمة، وتأتى تنزانيا فى المرتبة الرابعة من حيث حجم سكان الحضر حيث سجلت ٢٢,١١٣ مليون نسمة، وقد حافظت الدول الأربع على مراتبها بنفس الترتيب خلال فترة الدراسة، كما يتضح من تحليل بيانات تدرج أحجام السكان الحضر على مستوى دول الإقليم فى المرتبتين التاليتين فتأتى السودان فى المرتبة الخامسة وتليها كينيا فى المرتبة السادسة بأحجام بلغت١٥,٣٤٩ مليون نسمة و ١٤,٩٧٥ مليون نسمة على التوالى، لتنحدر بعد ذلك أحجام سكان الحضر فى بقية الدول لأحجام ليصل أدناها حول المليون ونصف نسمة تقريبا فى بوروندى، وكما يتضح من دراسة البيانات، فقد حققت كافة دول الإقليم تضاعفًا فى أحجام سكانها الحضر خلال فترة الدراسة وارتبط عدد مرات التضاعف الأكثر بالدول صغيرة الحجم، بينما تضاعفت الأحجام الكبيرة لمرة واحدة فقط باستثناء مصر والسودان اللتين لم يحقق حجم سكان الحضر فيهما تضاعفًا.

كما يقدم تحليل معدلات النمو صورة للأبعاد الديموجرافية للتحضر فى دول حوض النيل يستدل من خلالها على صورة إيقاع النمو الحضرى، وكما يتضح من تحليل بيانات ملحق (٢) شهدت معدلات النمو الحضرى على مستوى الإقليم نموًا طفيفًا على مدى الفترة من ٢٠٠٠- وحتى ٢٠٢٠ والذى بلغ ٤% تقريبا، محققًا ارتفاعًا ملحوظًا مقارنة بمعدلات نمو جملة السكان والتى سجلت ٢,٥%، و معدلات النمو الريفى لجملة سكان الإقليم والتى سجلت ٢,١%، و لم تشهد الفترات البينية تذبذبًا وإنما شهدت نموًا تدريجيًا طفيفًا، غير أن المعدل قد بدأ فى الاقتراب من ٤% فى نهاية الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٥ بعد أن حقق ارتفاعًا طفيفًا وسجل ٣,٧٥% متجاوزًا معدل النمو الحضرى على مستوى القارة و الذى سجل خلال نفس الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٥ نحو٣,٥%.

وتعكس مؤشرات النمو الحضرى اتجاهًا يشير لتسارع معدلات النمو بعد التضاعف الذي حققته أحجامها المطلقة خلال العشرين عامًا فترة الدراسة

الحالية (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، حيث يشير تحليل ودراسة معدلات النمو الحضرى على مستوى دول الإقليم كما يتضح من الشكل (٢) إلى تجاوز معدلات معظم الدول والتى بلغت نحو سبع دول لمعدل النمو الحضرى على مستوى الإقليم، لتتسع الفجوة بينها وبين معدلات النمو الريفى ومعدلات النمو لجملة السكان بدولها، قد تجاوز معدل النمو الحضرى أكثر من ٥% فى ثلاث دول هى (تنزانيا، وأوغندا، ،بوروندى).

وسجلت ست دول معدل نمو تراوح بين ٣% - < ٥% وهي دول (والكونغو الديمقراطية وكينيا، وإثيوبيا، وجنوب السودان، وأريتريا والسودان)، فى الوقت الذي انحصرت فيه معدلات النمو الحضرى المنخفضة أقل من ٣% فى مصر ورواندا والتى سجلت معدلات نمو حضرى على التوالى (١,٩%،٢,٩%)، ومن المتوقع أن تستمر معدلات النمو الحضرى مرتفعة على مستوى دول الحوض حتى عام ٢٠٣٠ فى جميع الدول تقريبًا باستثناء مصر والكونغو وإثيوبيا(United Nations, 2014, p. 26) .

ومن المتوقع أنه لن تبدأ معدلات النمو في المناطق الريفية فى التحول لمعدلات سلبية في معظم دول حوض النيل حتى عام ٢٠٤٥ وإلى حلول عام ٢٠٥٠ باستثناء رواندا وأوغندا، حيث سوف يستمر ارتفاع نسبة سكان الريف ومعدلات نموهم في بوروندي وإثيوبيا وكينيا، وفى ذات الوقت وبالرغم من ذلك فمن المتوقع أن تواصل معدلات النمو الحضرى ارتفاعها بمعدلات تفوق النمو الريفى فى جنوب السودان والسودان وبوروندى وأوغندا خلال نفس الفترة (United Nations, 2014, p. 26) .

وقد سجل مستوى التحضر على مستوى الإقليم عام٢٠٠٠ كما يتضح من تحليل بيانات ملحق (٢) ٢٦,٠٤%، وواصل مستوى التحضر ارتفاعه التدريجى حتى وصل ٢٩,٧% عام ٢٠١٥، ليرتفع عام ٢٠٢٠ إلى ٣٢,٨%، ويسجل بذلك مستوى أقل من المستوى العام للقارة والذي بلغ ٤٣,٥% فى نفس العام.

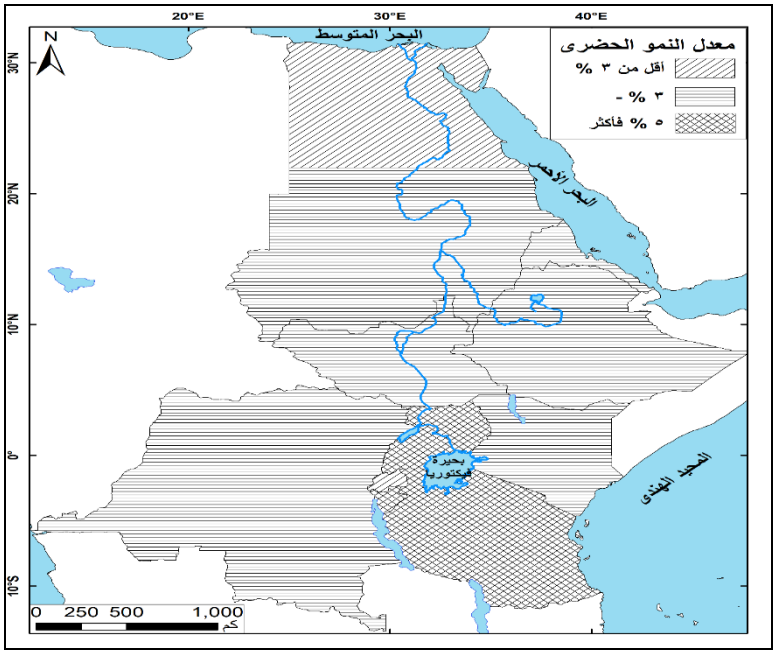

شكل (٢) المعدل السنوى لنمو سكان الحضر على مستوى دول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

المصدر: اعتمادا على بيانات ملحق (٢).

ويوضح تحليل شكل (٣) تباين وتفاوت مستويات التحضر على مستوى دول الإقليم تبعاً لاختلاف مواردها وتباين توزيعها وخصائصها، وما تشهده شبكاتها المدنية من إضافات لوحدات حضرية جديدة، فكما يتضح من تحليل بيانات شكل (٣) سجل مستوى التحضر للإقليم نسبًا مرتفعة فوق المستوى العام للقارة عام ٢٠٢٠ فى ثلاث دول، حيث تجاوز مستوى التحضر بهما ٤٠% وهما (مصر والكونغو الديمقراطية واريتريا) وسجلت على التوالى ٤٢,٨% و٤٥,٦% و٤١,٣%، وتجاوزت دولتان مستوى التحضر لحوض النيل وهما (السودان وتنزانيا) واللتان سجلتا ٣٥,٣% و ٣٥,٢% على التوالى وتقع جميعها ضمن مستويات التحضر المرتفعة فوق ٣٠%، بينما سجلت أربعة دول مستوى تحضر متوسط من٢٠ %لأقل من ٣٠% وهى (كينيا واثيوبيا و أوغندا وجنوب السودان) وانحصرت مستويات التحضر المنخفضة

الأقل من ٢٠% فى رواندا وبوروندى التى سجلت كما أشير سابقًا معدلات مرتفعة للنمو الحضرى.

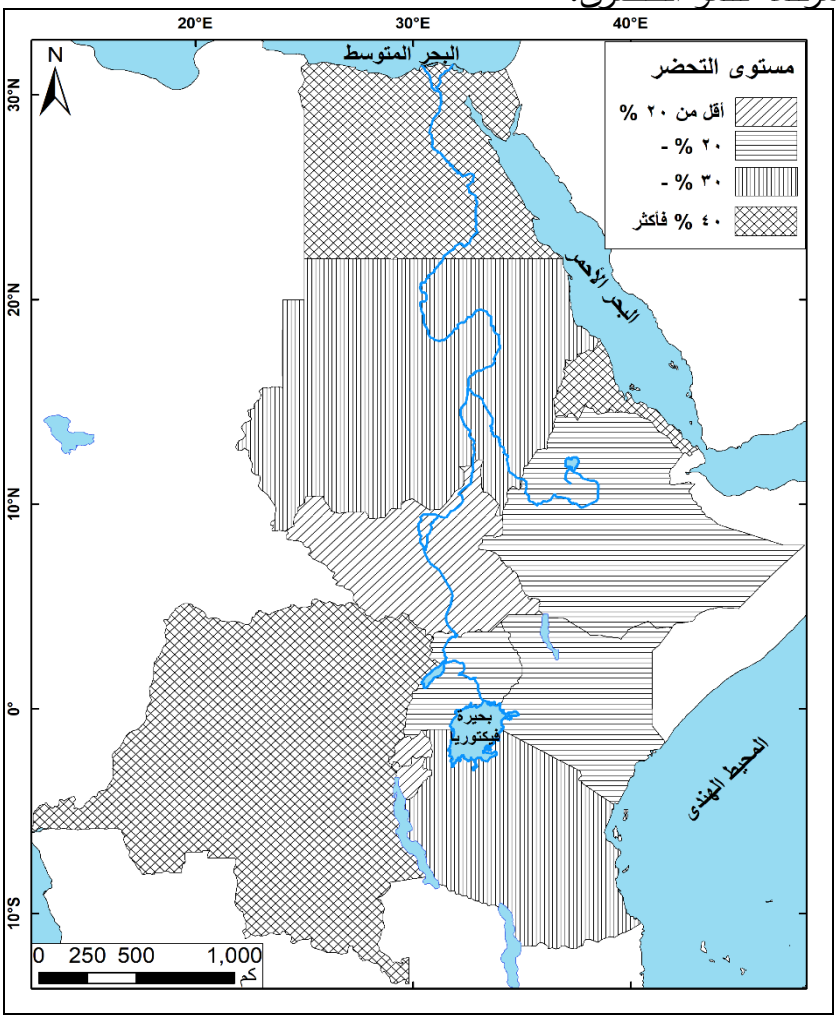

شكل (٣) مستويات التحضر على مستوى دول حوض النيل عام ٢٠٢٠

المصدر: اعتمادا على ملحق (٢).

ومن المتوقع أن تستمر هيمنة سكان الريف حتى عام ٢٠٣٠ فى جميع دول حوض النيل تقريبًا باستثناء السودان ومصر، وحتى بحلول عام ٢٠٥٠ من المتوقع أن يظل الريف مهيمنًا في بوروندي، وإثيوبيا، وكينيا، ورواندا، وأوغندا (United Nations, 2014, p. 26)

ب- خصائص المحتوى الحضرى "خصائص التركيب العمري"

لا يترجم حجم سكان الحضر وحده تلقائيًّا إلى تنمية اقتصادية، فبالرغم من أن البعد الديموجرافى الكمى للتحضر يعتبر محركًا يدفع عجلة التنمية نحو التقدم، نتيجة للتراجع التدريجي في معدل الخصوبة وارتفاع نسبة الشباب، إلا أن ما يتعلق بالأهمية الديموغرافية لفئة الشباب يمثل أهم المحددات الديموجرافية لتحول مسارات التنمية الاقتصادية، هو مرهون بأن يمثل التحول الديموجرافى للحضر عائدًا ديموجرافيًّا يخدم عملية التنمية الاقتصادية، و يرتبط ذلك بطبيعة التركيب العمرى للسكان الحضر وخصائص هيكل الفئات العمرية، و خاصة ما يشار إلية بالهيمنة الرقمية للفئة العمرية النشطة اقتصاديًا (١٥-٦٤ سنة)، والتى تمثل أحد أهم شروط العوائد الديموجرافية للسكان كقوة للتنمية، حيث يعول عليها إذا ما توافرت لها بيئة تدعم المساواة في التعليم والحصول على الخدمات المأمونة، أن يصبحوا أداة محركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و"هبة ديموغرافية"، تعزز الميزة النسبية للحضر، إذ أنها محركٌ للهجرة الريفية الحضرية، وكذا تمثل النسبة الأكبر من السوق الشرائية والمحرك الأساسى للتنمية الاقتصادية، وتغطية حاجة سوق العمل وفتح مجالات استثمارات جديدة (البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠١٣، ص١٠).

وترتفع بالفعل نسبة القوة العاملة فى أفريقيا ممن تقل أعمارهم عن ٣٠ سنه إلى أكثر من ٦٠% في الدول الأكثر اكتظاظًا بالسكان مثل نيجيريا وإثيوبيا ومصر، كما تشير الخصائص العامة لملامح التركيب العمري فى دول حوض النيل إلى غلبة نمط الهرم الفتى وارتفاع نسبة صغار السن والسكان فى قوة العمل كما يتضح من تحليل بيانات جدول (١)، حيث يشير تحليل البيانات إلى ارتفاع فرصة العائد الديموجرافى للفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة فى مصر والتى تحتل المرتبة الأولى و كينيا ورواندا فى المرتبة الثانية وإثيوبيا فى المرتبة الثالثة ويتراوح نسبة حجم الفئة بين أدناها ٥٠ % في أوغندا و أقصاها٦٥ % في مصر)، كما ترتفع نسبة حجم الفئة العمرية الصغيرة صفر-١٤ سنة إلى

أقصاها فى أوغندا إلى ٤٨% وأدناها فى مصر ٣١%، وبالتالي، فإن فرصة العائد الديموجرافى متركزة فى مصر، ومن المتوقع أن تتعاظم فى الدول الأخرى مع عمليات الانتقال الديموجرافى، وينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه لا يمكن لأي دولة أن تستغل "العائد الديموغرافي" إلا إذا كان اقتصادها لديه القدرة على استيعاب القوة العاملة الإضافية، والقوة العاملة نفسها تمتلك المهارات ذات الصلة، ليكون العائد فعالًا في الاقتصاد.

جدول (١)

التوزيع النسبى لفئات السن العريضة لجملة سكان دول حوض النيل عام ٢٠١٥

الدولة	التركيب العمري ٢٠١٥		
	0-14	15-64	65+
بوروندي	46	51	3
الكونغو الديمقراطية	46	51	3
مصر	31	65	4
أريتريا	43	55	2
إثيوبيا	41	55	4
كينيا	41	56	3
رواندا	41	56	3
جنوب السودان	42	55	3
السودان	43	54	3
تنزانيا	45	52	3
أوغندا	48	50	2
متوسط جملة الاقليم	42,5	54,5	3,0

المصدر: © August 2015. ،USAID, PRP's 2015 World Population Data Sheet **Population** Reference Bureau, NW, Washington, DC 20009 USA

كما يتطلب اعتبار السكان عائدًا ديموجرافيًّا أيضًا إيجابية مؤشرات العديد من الخصائص السكانية مثل خصائص التعليم، وخصائص العمالة، ومستوى التنمية الاقتصادية فى الدولة.

ويشير التركيب النوعى والعمري لسكان الحضر فى دول حوض النيل

إلى ارتفاع نسبة الشباب وصغار السن خاصة من الذكور فى المدن فى ذات الوقت (Nile Basin Initiative (NBI), 2012, p. 108)، وتتركز النسبة الأكبر من قوة العمل فى المدن وخاصة الكبرى منها بحثًا عن فرص العمل، إذ حقق متوسط معدل نمو العمالة في المناطق الحضرية خلال العقد الماضي أكثر من ضعف المعدل الوطني، ومع ذلك فإن سياسات التنمية الوطنية، وآلياتها فى بعض الدول لا زالت تتجاهل فرص النمو الحضري (UN Habitat, 2013, p. 4, 6).

٢- التحولات الاقتصادية والاجتماعية لنوعية حياة سكان الحضر فى دول حوض النيل:

يمكن أن تشير عملية التحضر إلى التغييرات الهيكلية وما يتولد معها من تحولات هيكلية في الاقتصاد وفرص العمل نتيجة عملية تغيرات البناء الوظيفي الناجمة عن حركة السكان من الريف للمدن ونتيجة التحول من الزراعة إلى الخدمات والتصنيع، وتخضع عملية التحضر فى تفسيرها وفقًا لهذا المفهوم للنظريات الاقتصادية منذ نظريات آدم سميث وألفريد مارشال، و التى توصلت منذ وقت مبكر للعلاقة بين التنمية والتحضر، من خلال نماذج "الاقتصاد المزدوج" والتى تنظر للتحضر باعتباره عملية الهجرة من الريف إلى الحضر يتحول خلالها فائض العمال الزراعيين من المناطق الريفية إلى وظائف أكثر إنتاجية في الصناعات الحضرية الحديثة والخدمات كما توفر المدن مجموعة كبيرة مجمعة متنوعة من فرص العمل، وسوق محلية أكثر ديناميكية (OECD,2016,p. 159)

كما تمثل المدن أقطابًا للنمو لما تتميز به من ديناميكيات التنمية وقدرتها على تحفيز النمو غير المباشر فى المناطق المجاورة، حيث أكد (فرانسوا بيروكس منذ١٩٥٥) فى نظريته أقطاب النمو أن تنمية القطب تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه، ويمكن لهذا القطب أن يتسبّب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية،

والاجتماعيّة وفي طريقة تأديتها لوظائفها، كما أنه طبقًا لما حدده هيرشمان منذ عام١٩٥٨ فإن عنصري كثافة سكان الحضر والعمالة تلعب دورًا أساسيًّا فى التوجيه المكاني للأنشطة الاقتصادية والتركيز المكاني للنمو الاقتصادي في الدولة (Kone,S.,M.,2018,p. 1664)

ويميز دول أفريقيا حاليًا ملمحان رئيسيان وهما فى ذات الوقت متطلبان ينبغى تعزيزهما لتغيير مسار التنمية الاقتصادية ومستقبلها فى القارة، وهما التحضر المتزايد وعوائده الديموجرافية من جهة، والطفرة الاقتصادية التي بدأت فى البزوغ فى أفريقيا والتى ستدفع القارة للتطوير وتمثل مدخلًا جيدًا لتحقيق التقدم الاقتصادي المستدام بها من جهة أخرى، وتعد المدن في وسط هذه المحددات بؤرًا جيدة لفرص الازدهار الاقتصادي (Gantsho M,2008,p .16)

وقد صاحب النمو الحضرى السريع تحول هيكلي اقتصادى نسبى فى العديد من دول القارة و من بينها بعض دول حوض النيل منذ حصولها على الاستقلال و وصولها لمراحل من الصناعة التحويلية دعمت عملية التحول الهيكلى والتنمية، طبقًا لما عكسته البيانات من تقدم لأداء التحول الهيكلى فى الفترة من ١٩٦٩وحتى ٢٠١٠ كما فى (كينيا وتنزانيا وأثيوبيا)، كما أظهرت البيانات انخفاض نسبة العمالة الزراعية بهذه الدول بين عامي ٢٠٠٠ – ٢٠١٠، و فى مقابل زيادة نسب العاملين فى قطاع التجارة والخدمات والفنادق والمطاعم (بشقيها الرسمي وغير الرسمي) (OECD,2016,p. 152) .

وقد صنفت أفريقيا أيضًا كواحدة من أسرع معدلات النمو الاقتصادي في العالم خلال العقد الماضي – إذ سجلت معدلات النمو الاقتصادى بها ارتفاعًا بنحو أكثر من ٥% في المتوسط السنوي خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٠ (Freire, M., E.2013,p. 24) ، كما أصبحت بعض المناطق الحضرية فى أفريقيا تولِّد أكثر من ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي لدولها و من بينها بعض مدن فى دول حوض النيل (الأمم المتحدة، ٢٠١٤ ،٧)، فعلى سبيل المثال أنتجت مدينة نيروبي التي يزيد عدد سكانها قليلًا عن ٥٪ من السكان

أكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكينيا عام ٢٠١٠ (African Development Bank Group,2011,p. 6)، وفي عام ٢٠١٢ سُجلت ثماني وعشرون دولة أفريقية ضمن أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، وكذا فإن التوقعات بالنسبة للقارة إيجابية إلى حد كبير وتربط بالنمو والتوسع الحضري وبما توفره المدن من فرص العمل والتنمية، حيث أظهرت نتائج دراسة تفصيلية تم إجراؤها على ٢٢٠ شركة عالمية تركز أكثر من ثلثي توجهات أعمالها في ٢٥ مدينة ضمن ١٩ دولة أفريقية خاصة المدن ذات معدلات النمو السريعة مثل نيروبي وأديس أبابا ومومباسا بالرغم من مشكلاتها، لما توفره من أسواق جيدة ووفرة فى العمالة الماهرة، إذ جاء أكثر من ٣٥٪ من سكانها فى الفئة العمرية ما بين ٢٠ و٣٥ سنة عام ٢٠١٢ (Freire, M., E> .2013,p. 24)

ويشير تحليل مؤشر متوسط دخل الفرد من الناتج الإجمالى المحلى كما يتضح من بيانات ملحق (٣) إلى أن متوسط نصيب الفرد على مستوى دول حوض النيل خلال عام ٢٠١٩ قد بلغ نحو ١,٨٧٨ دولار أمريكي، واحتل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر المرتبة الأولى على مستوى دول حوض النيل حيث بلغ ٣١٩٨ دولارًا أمريكيًا (African Development Bank Group, 2015, p. 9).

ويشير تحليل بيانات الملحق (٣) إلى تباين دول الحوض من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، حيث تتنوع بين فئات الدول التى يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى >٢٠٠٠ دولارًا أمريكيًا وتضم (مصر والسودان)، ومجموعة الدول التى يتراوح بها نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٢٠٠٠>١٠٠٠ دولارًا أمريكيًا وتضم الكونغو الديمقراطية و كينيا و جنوب السودان، بينما تضم الفئة الأخيرة و التى يبلغ بها نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ١٠٠٠> دولارًا أمريكيًا النسبة الأكبر من دول حوض النيل و تضم كلًا من (رواندا وبوروندى وتنزانيا وأوغندا وإريتريا وإثيوبيا).

وتكشف العلاقة بين معدل النمو الحضرى ونمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالى المحلى فى دول حوض النيل خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٩ كما يتضح من شكل (٤) عن وجود علاقة ثابتة وإيجابية بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الحضري على مستوى دول حوض النيل إجمالًا، حيث تتيح المدن فرصًا للأعمال التجارية والنمو السريع بالرغم من التحديات التى تواجهها إلا أنها مراكز لتركز الأعمال التجارية، و شبكات النقل والأسواق و العمالة الماهرة، وإن كان الكشف عن هذه العلاقة عبر الفترات التفصيلية و على مستوى كل دولة من المتوقع أن يعكس قصور الآداء الإقتصادى تبعًا لتباين انخفاض مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالى المحلى متزامنًا مستويات التحضر المنخفضة.

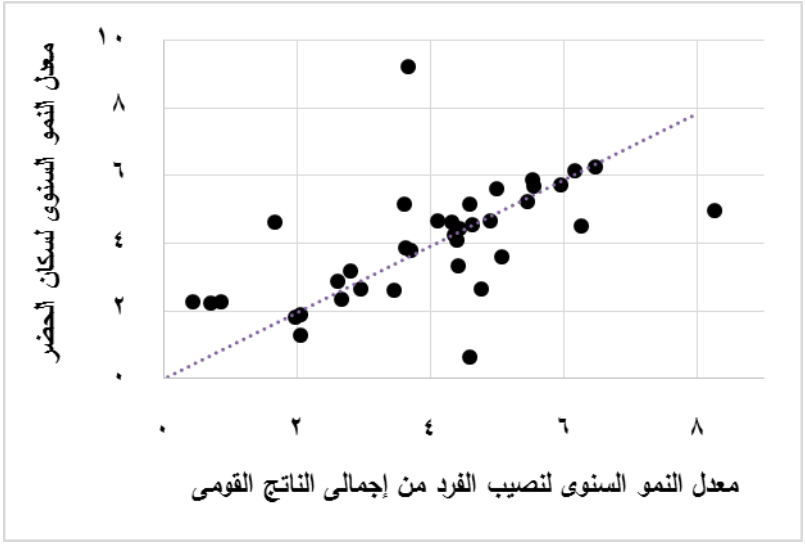

شكل (٤) علاقة معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ومعدل نمو سكان الحضر فى دول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩)

مصدر البيانات اعتمادًا على بيانات ملحق (٣).

ويرفع كلٌّ من متوسط دخل الفرد ومعدلات نمو سكان الحضر الطلب على بعض جوانب الإنتاج ونمو الاقتصاد وخاصة الطلب على الغذاء، فالتحضر يخلق سوقًا متنامية للمنتجات القابلة للتلف من المواد الغذائية

الأساسية، ويوفر ذلك فرصًا لتنمية المدن وظهيرها من المناطق الريفية، عبر الأسواق الحضرية بما يوفره من فرص للعمل والدخل للأسر الريفية، كما يدعم الاعتماد على المنتجات المحلية بدلًا من الواردات الغذائية (OECD, 14, 2016, p.).

وبالرغم من أن الاقتصاد الحضرى له سمات و خصائص مميزة فى مدن أفريقيا والعالم النامى خلفت العديد من المشكلات، خاصة ما يرتبط بسيادة القطاع غير الرسمى من الأعمال والذى يعد أهم السمات الاقتصادية المرتبطة بالنمو الحضرى فى المدن الافريقية منذ عقد الستينيات، إلا أن تغير حجم القطاع وأهميته على مستوى دول القارة والعالم بصورة متباينة ارتبطت بمدى تسارع مستويات التحضر ومدى توافقها وتزامنها مع النمو الاقتصادى مثل حافزًا لبعض الدول نحو صياغة آليات لتوجيه الاستفادة منه فى إطار تطوير النمو الاقتصادى، وتبنى سياسات و آليات لهيكلته بعد أن تحولت النظرة إليه إلى نظرة إيجابية منذ حلول السبعينيات (O'Connor, 1983, pp. 145-149)، وقد سعت بعضًا من دول حوض النيل إلى اتباع تلك السياسات والآليات، بعد أن استمر القطاع غير الرسمى فى النمو وتزايد دوره فى صناعة التنمية فى المناطق الحضرية، وبعد أن أصبح حلًا لمواجهه الفقر والبطالة فى المناطق الحضرية، طبقًا لما أوضحته العديد من دراسات البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية التى تمت على دول مثل مصر وكينيا . (Potts D., 2008, p. 6)

وتستخدم عملية التحضر أيضًا لوصف التغيرات الاجتماعية والسياسية التي قد تحدث نتيجة التركز السكانى فى المدن الكبيرة، حيث إن المدن بدورها مركزًا للتفاعلات والأنشطة الاجتماعية وتنتشر من خلالها الأفكار والمعلومات وتتحمل مسئولية تغيير وتطوير المحيط من حولها (أبو عياش، يعقوب، ١٩٨٤، ص ١٠٨) كما تعكس التغيرات الاجتماعية التى تتم فى عملية التحضر وفقًا للعوامل الاجتماعية وغيرها طبيعة العلاقة التفاعلية بين الفرد والمجتمع، إذ تعبر عن حالة من التوازن بين الحقوق والمسؤوليات، ومدى

استيفاء المدن لمتطلبات التحضر، فى ظل التغيرات الاجتماعية الديناميكية التى تشهدها، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من مؤشرات الرصد الحضرى والمقاييس التى نصت عليها معايير الأمن البشرى ومفاهيم العقد الاجتماعى وما نص عليه العهد العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨(على سبيل المثال الحصول على الاحتياجات الأساسية بطرق آمنة مثل مياه الشرب النظيفة– الصرف الصحى الآمن والإمداد بالكهرباء...إلخ) كمتغيرات دالة على نوعية حياه السكان.

وقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات التفصيلية والأممية كدراسات الموئل فاعلية التحضر ومراكزه الكبرى فى تعزيز الأبعاد الاجتماعية التنموية بما يحقق أحد عوائده الايجابية فى عدة اتجاهات متمثلة فى تفعيل دور المؤسسات الحكومية فى تحسين الظروف المعيشية فى المناطق الحضرية، والحد من الفقر من خلال خلق فرص عمل ودخل جديدة، وزيادة الإمداد والوصول إلى الخدمات وتحسين نوعيتها معًا ، فعلى سبيل المثال، أكدت نتائج دراسات الموئل على تعاظم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر فى دعم الائتمانات الصغيرة وتمويل مبادرات تنمية المجتمعات المحلية والهياكل الأساسية وخلق فرص العمل فى المناطق الحضرية، كما ثمنت إنشاء كينيا لصندوق أوويزو Uwezo Fund لتمكين النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على التمويل لتعزيز الشركات والمؤسسات الصغيرة فى المناطق الحضرية بما يدعم تحسين نوعية الحياة وفرص العدالة والمساواة والتكافل الإجتماعى، ويعد تحسين الإمداد بالمرافق الأساسية العامة ونظم الإمداد، أول خطوة لرفع قيمة الأراضي الحضرية على الصعيدين الاجتماعي والمادي من جهة، حيث ترتفع قيمتها عقب إدخال التحسينات ورفع مستوى المرافق والمنافع العامة والامداد بها، كما يرفع من جهة أخرى فرص الطلبً عليها للاستثمار (UN HABITAT, 2014,pp 54-58).

ويشير تحليل مؤشرات وبيانات الإمداد بالخدمات الأساسية، كما يتضح

من الشكل (٥) إلى ارتفاع نسب الإمداد بالمياه فى معظم الدول ويصل أدناها فى جنوب السودان لما يقارب ٧٠%، كما يتضح ارتباط نسب الإمداد المرتفعة بالدول ذات المستويات التحضر المرتفعة يتقدمها مصر فى المرتبة الأولى وتليها إثيوبيا والسودان والكونغو الديمقراطية، بينما تتباين نسب الإمداد بالكهرباء على مستوى دول الحوض وتظهر نقصًا وعجزًا مع مستويات التحضر المنخفضة.

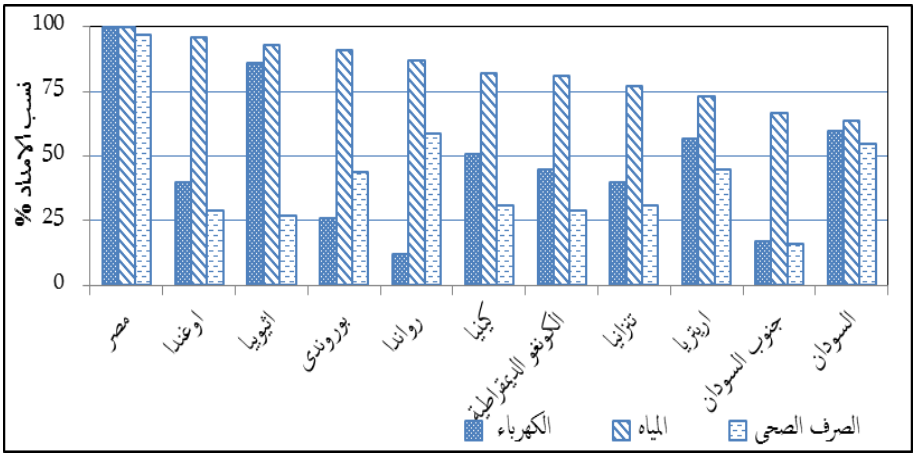

شكل (٥): نسب الإمداد بمرافق الكهرباء والمياه والصرف الصحى على مستوى الحضر فى دول حوض النيل عام ٢٠١٣

المصدر: اعتمادا على بيانات ملحق (٥-٢)

وبشكل عام، فإن الإمداد بالمياه والكهرباء والصرف الصحى مرتفعة إجمالًا في الدول ذات الدخل المتوسط.

وقد شهدت بعض الخدمات تحسنًا فى نسب الإمداد ونظمها فى بعض دول حوض النيل ومن بينها خدمات الاتصالات، ففى رواندا على سبيل المثال تنفيذا لمبادرة سمارت كيجالي تم بدء فى توصيل حافلات النقل بخدمات شبكة النطاق العريض الجيل الرابع 4G، ففي فبراير ٢٠١٦ تم توصيل نحو ٤٨٧حافلة فى المدينة العاصمة ، كما تم إمداد النقل الجوى بالخدمة والوصول بالكامل إلى الإنترنت المجاني فائق السرعة على متن الطائرات، مما جعل كيجالي أول مدينة في أفريقيا توفر للمواطنين الإنترنت اللاسلكي المجاني في

الأماكن العامة والمواصلات، كما يجرى العمل أيضا فى إتمام مبادرة مشروع حافلة الإنترنت بالشراكة بين وزارة الشباب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشركاء من الخارج منذ عام ٢٠١٥، والتي ستشهد اتصال جميع الحافلات مستوى الدولة بالإنترنت وليس داخل كيجالي فقط (UN-Habitat,2016,p. 43).

٣-التحولات المكانية فى دول حوض النيل وفرص عوائدها الإيجابية:

يشار إلى عملية التحضر بأنها عملية غالبًا ما تتزامن مع تقدم التنمية البشرية فهى العملية التى تتحول فيها حضارات زراعية وبدائية إلى الحضارات الحضرية الحديثة، مع التركيز على الصناعات الحديثة والخدمات التي تعتمد على وفرة البنية التحتية الحضرية ومرافق الخدمة العامة، وتضم أفريقيا مزيجًا مكثفًا من المدن المتباينة الخصائص الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا يعد ظهور المدن في أفريقيا استثنائيًّا حيث يرتبط وجود المدن الكبرى بالعديد من العوامل والمحددات التى وقفت وراء نشأتها وتطورها وازدهارها فى القطاعات الاستراتيجية و المركزية من دولها ومن القارة على مصبات الأنهار وفى القطاعات الساحلية .

وتزخر المدن فى دول حوض النيل بتراكم حضرى يضرب بجذوره فى عمق التاريخ ويعكس التراث الحضارى لمعظمها مؤثرات حضارات شتى وطنية وخارجية مثل (القاهرة العريقة حاليًا) والتى تضم بين جنباتها وأحيائها آثارًا فرعونية وآثارًا لمدن إسلامية ومؤثرات لحضارات عديدة متوالية فى العصر الحديث مثل مؤثرات الدولة العثمانية فى فترة التأسيس ومؤثرات الفترة الخديوية، ثم الاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٨٢م (حمدان، ١٩٩٨، ص ص ٩ -١١).

كما تعكس المدن التي أنشئت فى دول حوض النيل فى قطاعات أخرى مثل ساحل شرقى أفريقيا قبل الفترة الاستعمارية مؤثرات عربية وإسلامية أيضًا، فمنها ما أنشأ على الطراز المعماري العماني خلال القرن ١٨ مثل المدن الواقعة علي ساحل المحيط الهندي مثل لامو ومومباسا في كينيا، وليندي وبمبي في تنزانيا، ومنها ما اعتمد علي الطراز المعماري الأوروبي كما هو

الحال فى دار السلام أو أديس أبابا التى صممت على الطراز الإيطالي، ومعظم المدن الرئيسية اتخذت مواقعها بقوة الاستعمار حيث كانت تتخذ مواقع ساحلية أو بالقرب من مجاري الأنهار أو خطوط السكك الحديدة لتخدم مصالحهم الاستعمارية ومن أمثلة هذه العواصم نيروبى كمبالا، كنشاسا (Pelling M, 2009, p. 12)، و قد أدى ضغط القوى الاقتصادية والسياسية التى صاحبت الاستعمار إلى وأد العديد من المدن القديمة، و تأسيس عواصم ومدن جديدة مثل كمبالا عام ١٨٩٠ و نيروبى و الخرطوم عام ١٨٩٩، وسحبت بعض المدن الجديدة من سابقتها وظائفها فعلى سبيل المثال ورثت الخرطوم العاصمة الجديدة أم درمان، وقد تضخمت هذه المدن وتزايد عدد تلك الوحدات الحضرية منذ الاستقلال متزامنا مع جذب الاستثمارات وتجذب المهاجرين مما سارع من معدلات النمو الحضرى فى داخل الدول وفرض صورة الهيمنة الحضرية على عواصمها ومدنها الكبرى (بدر، ١٩٩٧، ص٤٢٦)، وعلي الجانب الآخر شيدت بعض الدول مدنًا أخري تحمل الطابع القومى بعد الاستقلال مثل دودوما عاصمة تنزانيا.

وقد خلفت المؤثرات الحضارية العديدة فى منطقة حوض النيل إرثًا حضاريًا متراكمًا يمثل أحد أهم العوائد الايجابية للتحضر إذ يمكن أن يدر على مناطقه العديد من الاستثمارات إذا ما أحسن توجيهه إلى التنمية السياحية، والاستفادة مما خلفته الحضارات المتراكمة والتى يزخر بها إقليم دول حوض النيل مثل آثار الحضارات المصرية وكوش ومروى والتأثيرات العمانية والأسيوية والعربية فى منطقة ساحل شرقى أفريقيا إضافة للحضارة السواحيلية والمؤثرات الاستعمارية، والتى يمكن أن تمثل مقاصدًا سياحية هامة خاصة فى حالة إضافتها لمواقع التراث العالمى الثقافى المادى (Willem J H, ,2011,p. 73).

وترتبط عملية التحضر والنمو الحضري وطبيعة التنظيم المكاني للمدن على مستوى الدولة الواحدة وعلى المستوى الإقليمي بعلاقة وثيقة، وتلعب طبيعة الانتظام الحضرى للبؤر المدنية الهامة دورًا هامًا فى تحديد فرصها التنموية

المحلية والإقليمية، بدأ من مواقعها الاستراتيجية التى تسمح بالاتصال المكاني الفعال والجيد على مستوى الدولة والإقليم بما يتيح مع النمو فرصًا واسعة للاستثمار والتجارة والعديد من المزايا الاقتصادية، كما يقدم تباين الأنماط الجغرافية للمواقع، العديد من الفرص الجيدة لاستثمار قيمة المواقع في تعزيز أوجه التكامل الصناعي والإنتاج والابتكار وتقليل التكلفة الإضافية للإنتاج والتجارة، خاصة مدن المنافذ والبوابات التى يمكن أن تعزز التكامل بين الدول وتدعم دورها فى الاقتصاد العالمي، حيث يستمد الموقع الحضري أهمية دوره فى التنمية من ثلاثة أنواع من التوجه الموقعي للأنشطة الاقتصادية (موقع المدن وظيفيًّا ومدى تخصصها، وطبيعة موقع المدن على شبكات النقل، ومدى مركزية المدن ومركزية أماكنها الهامة كمنطقة الأعمال المركزية (Kone,S.,M,2018,p. 1659).

كما يمكن أن تدعم بشدة المواقع الاستراتيجية للمدن الكبرى الرئيسية تكوين نقاط ارتكاز لشبكة إقليمية يمكن أن تصبح نشطة في مجال الأنشطة العابرة للحدود، وعلى جانب آخر تمثل نقاط ارتكاز رئيسية للأنشطة الاقتصادية في دولها، من خلال قدرتها على النمو والتطور والتحول إلى مجمعات حضرية تتمكن من الاندماج في مساحات شاسعة متباينة فى النمو الحضرى والوظائف (Tabukeli M., R.,2013 ,p. 237).

وتنتظم المدن فى دول حوض النيل فى شكل شبكة متباينة الأحجام والأوزان والوظائف مما يشكل نوعًا من التسلسل والتراتب يمكن من خلاله تصنيفها وفقًا للعديد من المعايير، طبقًا للعلاقات والتفاعلات المكانية بينها، وإن كانت لا تحمل كل مدن دول حوض النيل كافة المقومات والمزايا المكانية للتنمية إلا أنها غير محرومة منها بشكل كامل حيث تتوافر لدى العديد منها فرصًا تؤهلها لتنمية أطرها المحلية والوطنية، و مع مزيد من التحسين يمكن أن تكون فى المستقبل القريب نوايات حقيقية لشبكة إقليمية فى دول حوض النيل ومن أهمها مدن القاهرة والسويس والإسكندرية، ونيروبى ومومباسا ودار السلام

وأديس أبابا وكنشاسا.

ويلعب النمط الاقتصادي السائد فى الأماكن دورًا كبيرًا فى تشكيل نمط التجمعات الحضرية وفئاتها فى أفريقيا، لتفاوت القدرة الإعالية لقطاعات الأنشطة الاقتصادية، وبالتالى تظهر صورة توزيع المدن طبقًا لفئاتها الحجمية على مستوى الأقاليم والدول تباينًا واضحًا فى توزيع فئات الحجم إقليميًا (مصيلحى، فتحى، ٢٠٠٠، ص ٥٨)، وتحتل المدن المتضخمة قمة الهرم الحضرى وتعتلى أنظمته الحضرية فى دول حوض النيل، فكما يتضح من تحليل بيانات ملحق (٤) وتحليل نمو أحجام المدن العواصم فى دول حوض النيل فى عام ٢٠١٨ ، تضم دول الحوض المدن العملاقة Mega Cities - والتى تصل أحجامها ١٠> مليون نسمة فأكثر– وتتمثل فى القاهرة وكنشاسا بأحجام بلغت ٢٠،٠٧٦ و ١٣،١٧١ مليون نسمه على الترتيب .

وسوف تشهد بعض المدن المتضخمة فى دول حوض النيل تحولات فى فئاتها الحجمية ضمن النظام الحضرى العالمى ومن بينها القاهرة حيث احتلت المركز العاشر فى سنه ٢٠١٤ على مستوى العالم لأحجام المدن الأكثر من خمسة ملايين بحجم بلغ ١٨,٤١٩مليون نسمة، ومن المتوقع أن تحتل المرتبة الثامنة بحلول عام ٢٠٣٠ بحجم ٢٤,٥٠٢ مليون نسمة، بينما احتلت كنشاسا الثالث والعشرين فى عام ٢٠١٤ بحجم بلغ ١١,١١٦مليون نسمة، ومن المتوقع أن تحتل المركز الثانى عشر للمدن الكبرى بحلول ٢٠٣٠ بحجم ١٩,٩٩٦مليون نسمة(United Nations, 2014, p. 26)، وكما يشير تحليل البيانات لأحجام العواصم و نموها فى عام ٢٠١٨ فى دول حوض النيل إلى وجود خمسة عواصم ضمن فئة المدن المليونية super cities، والتى تمثل فئات المدن الكبرى وهى (الخرطوم وأديس ابابا، نيروبى، كمبالا، كيجالى)، وتتمثل الفئات الحجمية التالية للمدن العواصم فى دول الحوض فى فئات المدن الكبيرة large cities– ويقصد بها المدن التى تتجاوز أحجامها من ١٠٠,٠٠٠ ألف نسمة فأكثر– وتضم هذه الفئة ثلاثة عواصم هى (أسمره وبوجمبورا و جوبا).

كما تعكس سمات النسق الحضرى فى دول حوض النيل التركز السكانى فى المناطق الحضرية الرئيسية والمدن الكبرى فى دول الحوض، حيث لا تزال ظاهرة هيمنة المدن الرئيسية تمثل ظاهرة وسمة لصيقة بأنظمته الحضرية، كما يتضح من تحليل بيانات جدول (٢) وشكل (٦)، فقد أظهر تحليل البيانات فى تركز سكان الحضر فى نقاط محدودة فى المدن الرئيسية، حيث يشكل سكان العاصمة نحو خمس إجمالى سكان الدولة كما فى مصر.

جدول (٢)
مؤشرات التركز والهيمنة الحضرية فى دول حوض النيل عام ٢٠١٨

الدولة	العاصمة ٢٠١٨	حجم العاصمة/ألف نسمة	حجم حضر الدولة/ألف نسمة	حجم سكان الدولة/ألف نسمة	نسبة العاصمة من جملة السكان %	نسبة العاصمة من جملة الحضر %
مصر	القاهرة	٢٠٠٧٦	٤٢٤٣٨	٩٩٣٧٦	٢٠,٢	٤٧,٣
السودان	الخرطوم	٥٥٣٤	١٤٣٨٠	٤١٥١٢	١٣,٣	٣٨,٥
جنوب السودان	جوبا	٣٦٨	٢٥٣٤	١٢٩١٩	٢,٨	١٤,٥
إثيوبيا	أديس أبابا	٤٣٩٩	٢٢٣٢٨	١٠٧٥٣٥	٤,١	١٩,٧
إريتريا	أسمرة	٨٩٥	٢٠٧٩	٥١٨٨	١٧,٣	٤٣,٠
كينيا	نيروبي	٤٣٨٥	١٣٧٧٢	٥٠٩٥١	٨,٦	٣١,٨
أوغندا	كمبالا	٢٩٨٦	١٠٥٢٥	٤٤٢٧١	٦,٧	٢٨,٤
تنزانيا	دودوما	٢٦١	١٩٩٥٩	٥٩٠٩١	٠,٤	١,٣
رواندا	كيجالي	١٠٥٧	٢١٥٢	١٢٥٠١	٨,٥	٤٩,١
بوروندى	بوجمبورا	٨٩٨	١٤٦٢	١١٢١٦	٨,٠	٦١,٤
الكونغو الديموقراطية	كنشاسا	١٣١٧١	٣٧٣٤٩	٨٤٠٠٥	١٥,٧	٣٥,٣

المصدر: United Nations (2014)، World Urbanization Prospect , 2014 Revision, P.26, File2 , Department of Economic and Social Affairs, New York.
النسب من حساب الباحث

كما تتجاوز نسبة أربع عواصم ١٠% من إجمالى سكان الدولة فى الكونغو الديمقراطية والسودان وأوغندا ورواندا وإريتريا، كما يتضح أيضا من

تحليل بيانات الجدول (٢) يمثل سكان العاصمة أكثر من ثلث إجمالي سكان الحضر فى كل من الكونغو وكينيا والسودان وأوغندا، بينما اقتربت نسبة سكان العاصمة من نصف إجمالى سكان الحضر على مستوى الدولة، فى مصر ورواندا بنسبة ٤٧,٣% و٤٩,١% على الترتيب، وتجاوزت نسبة سكان العاصمة ٥٠% من إجمالى السكان الحضر على مستوى الدولة فى بوروندي.

وبالرغم من أهمية المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة الحجم، بدأت تظهر في التسلسل الهرمي الحضري فى العديد من دول حوض النيل أن العواصم لا تزال تهيمن على النسبة الأكبر من الحضر، فعلى سبيل المثال، فى كينيا لا تزال نيروبي تستحوذ على أكبر حصة من سكان الحضر، فقد بلغ حجم سكان هذه المراكز الحضرية ٤,٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة ٣٦ % من مجموع سكان الحضر في كينيا، وانخفضت نسبة نيروبي من مجموع سكان الحضر من ٣٤ % في المتوسط على مدى السنوات إلى ٢٦ % في عام ٢٠٠٩، وفى تنزانيا ارتفع مستوى التحضر من ٥,٧٪ في عام ١٩٦٧ إلى ٢٩,١٪ عام٢٠١٢ أي بزيادة ثلاثة أضعاف تقريبا عن عام ١٩٦٧، وحتى عام ٢٠٠٢ مثل حجم سكان المدن التى يزيد عدد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة فى تنزانيا ٢٠% من جملة الحضر، وبالرغم من تسارع نمو بعضها بمعدلات أسرع من دار السلام فى ٢٠١٢ مثل مدينة "أروشا وروكوا "، إلا أن دار السلام ضمت نحو ٤,٤ مليون شخص بنسبة ١٠٪ من إجمالى سكان تنزانيا و نحو ٦,٥ % من إجمالى حضر الدولة فى٢٠١٢، نتيجة تعاظم دور الهجرة إليها (Potts, D.,2012, p. 9).

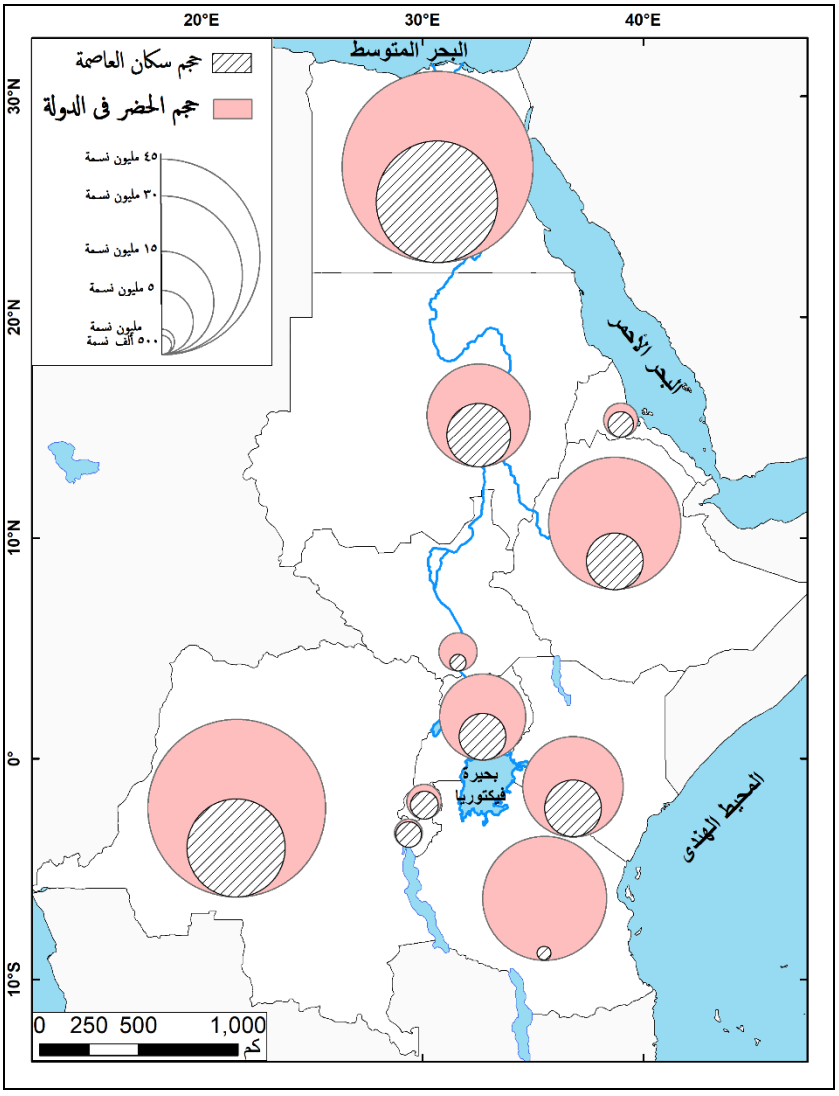

شكل (٦) مؤشرات هيمنة العاصمة على مستوى دول حوض النيل عام ٢٠١٨

المصدر: اعتمادا على جدول (٢) .

وقد وقفت العديد من العوامل وراء استحواذ المدن العواصم على النسبة الأكبر من المساهمة فى التكوين الحضرى فى دول حوض النيل والأسبقية فى معدلات النمو بالرغم من الأهمية التى بدأ يعكسها نمو المدن المتوسطة والصغيرة فى الأنظمة الحضرية للدول، حيث شهدت معظم العواصم الأفريقية

بعد الاستقلال تنمية و تطويرًا، وظلت جاذبة للكثير من الصناعات ومزيد من السكان المهاجرين من المدن الأخرى داخل حدودها الإقليمية ومن دول الجوار أيضًا بالرغم من تطبيق سياسات اللامركزية بعد الاستقلال، لما تتمتع به هذه المدن من استثمارات كبيرة وخدمات في النقل والموانئ، بالإضافة لتركز الخدمات في مجال التعليم والصحة وسهولة ربطها واتصالها بالعالم الخارجي (غبور. إيناس، ٢٠٠٨، ص ١٣٤)، ويوضح تحليل بيانات تغير معدلات النمو السنوى لعواصم دول إقليم حوض النيل خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٨) (راجع ملحق ٤)، ارتباط ظاهرة تضاعف أحجام المدن التي يتعدى فيها معدل النمو ٥% الفترة خلال فترة الدراسة بالعواصم ذات الأحجام الصغيرة فى بوروندى وأوغندا وجنوب السودان، ويناقض ارتفاع معدلات النمو الحضري لهذه لعواصم مستويات التحضر لدولها، بما يعنى أن معدلات النمو الحضرى تتركز فى العاصمة و ليس عملية تحضر على مستوى الدولة بأسرها، وهو ما يستلزم فى حالة البحث عن عوائد للتحضر الاتجاه لسياسات تعزيز وتكثيف التحضر وإعادة توزيع السكان على مستوى تلك الدول.

وينعكس ما تشهده المدن من نمو للمحتوى على اتساع مساحتها عمرانياًا وتترجمه إلى تحولات مكانية داخل المدن، وتتمثل أهمية دور "المكان" space على مستوى للمدينة الواحدة فى توفير مساحات للأنشطة الخدمية والتسهيلات وتوفير الأراضي المؤهلة بخدمات البنية التحتية الجاذبة للاستثمار فى المدن كما يتضح من شكل (٧)، وقد شهدت كل من المدن الرئيسية والعواصم (كيجالى، ونيروبي، ودار السلام وأديس أبابا) استثمارات ضخمة فى مجال تحسين البنية التحتية لتشييد وتحسين شبكات الطرق خلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠١٣ .

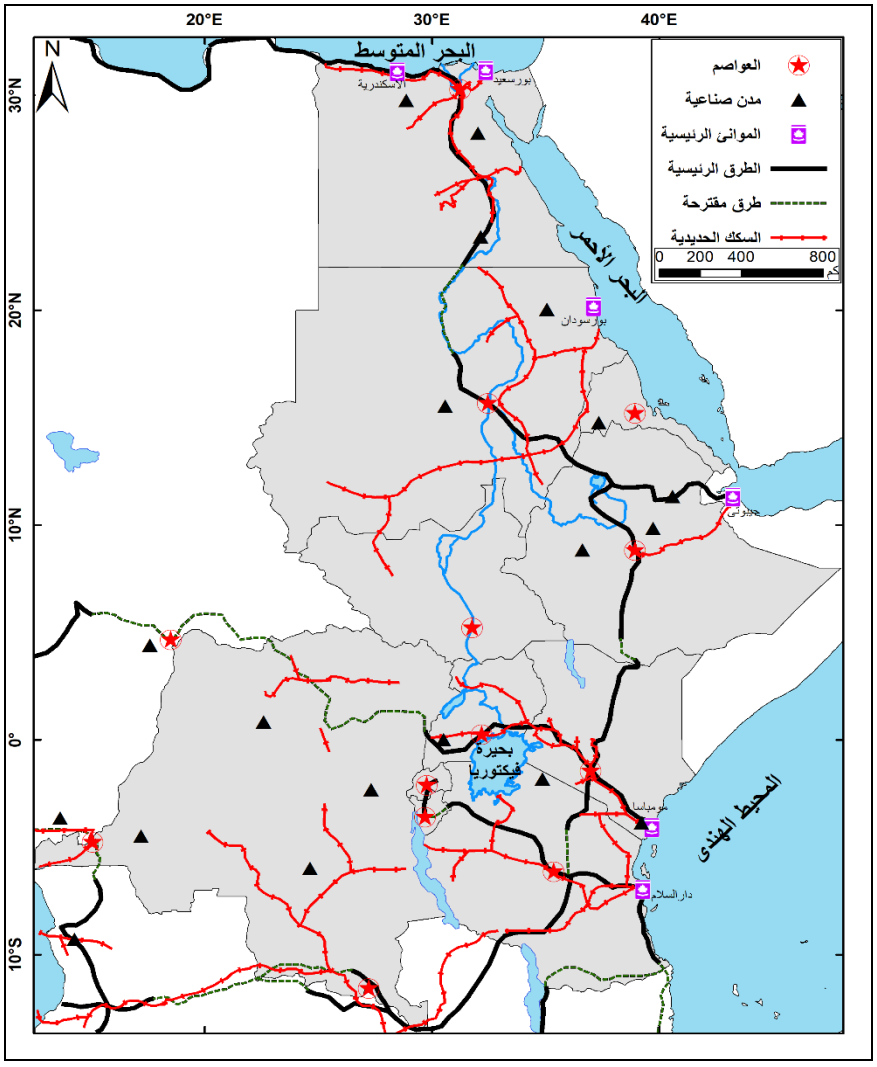

شكل (٧) شبكة الطرق الرئيسية والسكك الحديدية فى دول حوض النيل

المصدر: بتصرف اعتمادا على

-African Development Bank, Rail Infrastructure in Africa, Financing Policy Options, P.30, Copyright © 2015, Abidjan, Cote d'Ivoire.

-EXIM Bank, Connecting Africa: Role of Transport Infrastructure, working paper No. 72، P. 32, © Export-Import Bank of India, March 2018.

فعلى سبيل المثال، تضاعفت أطوال إجمالى الطرق في دار السلام (بمقدار ٩٨ % من ١٧٧١ كيلومترًا إلى ٣٤٩٨ كيلومترًا)، وارتفع إجمالى

أطوال الطرق في أديس أبابا بنسبة ٧٨%، بينما اقتصرت نسبة الزيادة فى إجمالى أطوال الطرق في نيروبي (٢٣ %) وكيجالي (١٩%)، بينما بلغت نسبة الزيادة فى اتساع الطرق في نيروبي ٥٤ %، وفي دار السلام نحو ٥٠%، و نحو ثلاثة أضعاف اتساع الطرق في كيجالي، بينما تضاعف تقريبًا نسبة اتساع الطرق نحو خمس مرات في أديس أبابا قد ارتبط الاستثمار في الطرق المعبدة بشكل إيجابي و ملحوظ بنمو أحجام سكان المدن و تزايد كثافتها كما سجلت نتائج الدراسة التفصيلية ارتباطه فى ذات الوقت بنمو النشاط الاقتصادى (Somik V., L et al et al 2017,p. 150)، ومن المتوقع أن يتزايد حجم الاستثمارات باستكمال ممرات التنمية الحضرية فى أفريقيا والتى يمر بمنطقة حوض النيل أربعة ممرات منها من إجمالى تسعة وهى (القاهرة–كيب تاون، لاغوس–مومباسا، داكار–نجامينا جيبوتي، وممر القاهرة–داكار)–(UN Habitat, 2008,p. 78).

كما يشهد قطاع النقل بالسكك الحديدية وخدماته وشبكته فى دول حوض النيل تناميًا منذ ٢٠١٤ بالتزامن مع اجتماعات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، ويبلغ إجمالى أطوال شبكة السكك الحديدية على مستوى دول حوض النيل ٢٣٠٥٩ كم، وفى إطار خطة الاتحاد الأفريقي لتعزيز التنمية الأفريقية والتواصل الأفريقى الصينى تم عقد عدد من الاتفاقيات الاستثمارية بين الصين وعدد من الدول فى شرق أفريقيا وحوض النيل، وتضمنت الاتفاقيات اتفاقًا مع مجموعة شرق أفريقيا (EAC) فى مايو ٢٠١٤ لبناء وصلة السكك الحديدية بتكلفة ٣,٨ مليار دولار بين ميناء مومباسا على المحيط الهندي بكينيا، و نيروبي، وبانتهاء المرحلة الأولى من الخط من المقرر أنها ستربط بين أوغندا ورواندا وبوروندي وجنوب السودان وربط عواصم ومراكز اقتصاد شرق أفريقيا مومباسا نيروبي، وكمبالا، وكيجالي، وبوجمبورا، وجوبا بأحد أكبر اقتصاديات العالم حاليًا، كما وقعت إثيوبيا من خلال الشركة المملوكة للدولة السكك الحديدية (ERC) اتفاقيتين مع شركة صينية لبناء شبكة السكك الحديدية بطول ٤٧٤٤ كم، لتربط ٥٠ مركزا حضريًا، في جميع أنحاء

الدولة مع المدن الهامة فى دول الجوار المتاخمة، وهى: السودان، كينيا، وجيبوتي، وذلك ضمن خطة الدولة الخمسية للتنمية African Development Bank Group, 2015,p. 54).

وتتمثل التحولات الأخرى الهامة على الجانب المكانى فى ظهور العديد من تحولات أنماط التشكيلات المكانية للمدن نحو أنماط التحضر الإقليمي متأثرة بالنمو الحجمى، على مستوى المدينة وعلى مستوى النظام الحضرى، حيث يتجه تحضر المدينة التقليدية للارتباط بمناطق إقليم المدينة من جهة، وعلى جانب آخر ترتبط المدينة الكبرى بفئات مناظرة عبر شبكة الطرق القائمة محليًا أو إقليميًّا عبر الممرات الحضرية، لتشكل معًا ما يعرف بالمناطق الحضرية الكبرى وتضم هذه النظم الحضرية الإقليمية عدة نوايات حضرية مليونية مثال النظم الحضرية الإقليمية (للسويس– القاهرة– الإسكندرية).

ويسود دول حوض النيل نموذجان للتحضر في المنطقة أولهما، الأقاليم الكبرى الموسعة، والتي تتمحور حول مدينة واحدة، وثانيهما، الأقاليم الحضرية الكبرى، والتي تستند لمجموعة من المدن المترابطة عمرانيًا من خلال شبكات النقل المتعددة الوسائط، وتعتبر منطقة القاهرة الكبرى أكبر إقليم حضرى فى حوض النيل، والتي سجلت حجم سكانى يصل إلى ٢٠ مليون نسمة عام ٢٠١٨. وفى ذات الوقت تقع القاهرة على الحافة الجنوبية من دلتا النيل، والتي تتصل بعدة محاور لستراتيجية تقع عليها عدد من المدن الهامة مثل مدن بورسعيد، وقناة السويس، والإسكندرية، وتبلغ مسافة المحور الرابط ما بين كل من مدينتي الإسكندرية والقاهرة نحو ٢٢٥ كيلومترًا.

ومن المتوقع أن ترتفع احتمالات اندماج المدن الرئيسية والمدن العواصم مع ظهيرها الريفى و المدنى فى دول حوض النيل فى مصر ودول شرقى أفريقيا، طبقًا لما يشير إليه استقراء توقعات معدلات نموها وتداعياته على التوسع والامتداد العمرانى المكانى لتصبح مدنًا ضخمة ومناطق حضرية مجمعه، كما أنها ستحتفظ بمواقعها وهيمنتها في التسلسل الهرمي الحضري فى دولها، ويستتبع نمو المحتوى الحضرى توفير الخدمات الحضرية بما سوف يؤهلها بشكل أفضل مستقبلًا للاستفادة بعوائد التحول الحضرى، فى ظل

سياسات حضرية ملائمة تدعم فرص التحول و تجابه معوقاته.

ثانيا: التحليل العاملى لتباين فرص التحول الحضرى فى دول حوض النيل

اعتمدت الدراسة على (٣٠) متغير لتحليل باين فرص التحول الحضرى فى دول حوض النيل باستخدام التحليل العاملى، كما يتضح من استقراء بيانات جدول (٤)، وقد تنوعت المتغيرات بين الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان الحضر والبنية التحتية والتجهيزات والمرافق واستثمارات البنية المكانية فى المناطق الحضرية بدول حوض النيل، وقد أمكن الاعتماد عليها واشتقاقها من البيانات الدولية لمؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات التنافسية العالمية ومؤشرات التحضر وسكان الحضر من بيانات البرنامج العالمى للمستوطنات البشرية والبنك الدولى وإصدارات عديدة لهيئة الأمم المتحدة ...الخ

جدول (٤)
متغيرات الدراسة المستخدمة فى التحليل العاملى

#	المتغير		#	المتغير
1	حجم سكان الحضر		16	نسبة الامداد بالمياه
2	مستوى التحضر		17	نسبة الإمداد بالكهرباء
3	حجم سكان العاصمة		18	نسبة الإمداد بشبكات الصرف
4	مؤشر التركز الحضرى		19	التخلص من النفايات
5	نسبة المشتغلين بالصناعة %		20	مشتركو الهاتف المحمول%
6	نسبة المشتغلين بالخدمات%		21	مشتركو إنترنت من الهاتف المحمول
7	معدل البطالة		22	مستخدمى الإنترنت المنزلى%
8	نسبة عمالة الحضر % من إجمالى القوى العاملة		23	مؤشر التنمية البشرية
9	نسبة المتعطلين فى الحضر %		24	أمد الحياة
10	نسبة السكان فى الأحياء الفقيرة		25	إجمالى الناتج القومى
11	نسبة سكان الحضر تحت خط الفقر		26	نصيب الفرد من الناتج القومى
12	مؤشر كفاءة الطرق البرية		27	مؤشر التنافسية العالمى
13	مؤشر كفاءة شبكة السكك الحديدية		28	فعالية الأسواق
14	مؤشر كفاءة النقل البحرى		29	هجرة الداخلية للعمالة
15	مؤشر كفاءة النقل الجوى		30	مؤشر إدارة الأراضى

وقد أمكن من خلال إجراء التحليل العاملى للبيانات السابقة ومن خلال نتائج التحليل التوصل إلى اشتقاق أربعة عوامل مكونة رئيسية " principal component analysis" كما يتضح من جدول (٥) والذي يوضح تشبعات العوامل مع متغيرات الدراسة وقيم الجذور الكامنة والنسب المفسرة والتراكمية للعوامل المشتقة.

جدول (٥)

قيم الجذور الكامنة والنسب المفسرة والتراكمية للعوامل المشتقة

العامل	قبل التدوير			بعد التدوير *
	الجذور الكامنة	% التفسير	التفسير التراكمى %	الجذور الكامنة
١	١٥,٦٠٧	٥٢,٠٢٣	٥٢,٠٢٣	١٤,٨٢٦
٢	٤,١٧٤	١٣,٩١٣	٦٥,٩٣٦	٧,٩٥٥
٣	٢,٥٢٧	٨,٤٢٢	٧٤,٣٥٨	٩,٢١٣
٤	٢,٣٠٥	٧,٦٨٢	٨٢,٠٤٠	٩,٤٦٨

*عندما يكون هناك ارتباط بين العوامل، لا يمكن حساب التفسير التراكمى للعوامل بعد التدوير

وكما يتضح من تحليل بيانات الجدول (٥)، بلغ إجمالى التفسير التراكمى للعوامل الأربعة المشتقة ٨٢ % من مجموع التباين الكلى للمتغيرات، وهذا يوضح ارتفاع إجمالى النسبة التراكمية للتفسير أن الغالبية العظمى من المعلومات التي استخدمها التحليل قد ضمنت في عملية التفسير، ويشير تحليل البيانات إلى أن العامل الأول قد فسر حوالي ٥٢% من التباين الكلى للمعلومات التى اشتملت عليها المتغيرات، فى حين فسرت العوامل الثلاثة الأخرى مجتمعة ٣٠% من إجمالى ٨٢%. وهو ما يشير لأهمية العامل الأول، بينما فسر العامل الثاني (١٣,٩%) وفسر العامل الثالث (٨,٤%) وفسر الرابع (٧,٧%)، ويمكن تحليل كل عامل على حدة وتوضيح الأنماط المتباينة للعوامل والمتغيرات على مستوى دول الحوض كما يتضح من جدول (٦)

جدول (٦)

تشبعات العوامل مع متغيرات الدراسة (مرتبة على حسب درجات الارتباط)

المتغيرات	الاقتصادى والنقل والإمداد بالتجهيزات الأساسية	الديموجرافى والتركيب المهنى	الاستثمارات والتنمية المكانية	حالة العمل
مؤشر كفاءة النقل البحرى	0.97	0.53	0.56	0.67
مشتركو الهاتف المحمول	0.96	0.35	0.75	0.70
مؤشر التنمية البشرية	0.94	0.55	0.71	0.61
نصيب الفرد من الناتج القومى	0.94	0.64	0.56	0.76
مؤشر كفاءة شبكة الطرق البرية	0.90	0.36	0.73	0.57
إجمالى الناتج القومى	0.88	0.73	0.40	0.68
مستخدمو الإنترنت المنزلى	0.88	0.46	0.59	0.75
نسبة التخلص من النفايات	0.87	0.49	0.37	0.47
أمد الحياة	0.84		0.73	0.72
الإمداد بشبكات الصرف	0.83	0.44	0.37	0.82
مؤشر كفاءة النقل الجوى	0.83		0.79	0.62
مشتركو الانترنت بالهاتف المحمول	0.81		0.63	0.47
مؤشر كفاءة شبكة بالسكك الحديدية	0.79		0.70	0.49
الامداد بشبكات المياه	0.78	0.35		
نسبة السكان فى الاحياء الفقيرة	-0.77	-0.36		
الامداد بشبكات الكهرباء	0.70		0.66	0.59
نسبة السكان تحت خط الفقر	-0.59			
مؤشر التركز الحضرى%	0.43	0.95		0.43
حجم سكان العاصمة	0.54	0.93		0.59
حجم سكان الحضر	0.44	0.89		0.36
مستوى التحضر		0.81		
نسبة المشتغلين بالصناعة %	0.44	0.79		
نسبة المشتغلين بالخدمات%		0.42	0.40	
مؤشر فعالية الأسواق	0.63		0.93	0.49
مؤشر التنافسية العالمى	0.80		0.93	0.60
هجرة الداخلية العمالة	0.37		0.76	
مؤشر إدارة الأراضى			0.54	
معدل البطالة				0.87
نسبة المتعطلين من الحضر %	0.61	0.51	0.69	0.80
نسبة عمالة الحضر % من إجمالى القوى العاملة		-0.62		-0.78

حيث تشير درجات تشبعات العوامل إلى مقدار الارتباط بين العامل المحدد والمتغيرات المتضمنة، وتتراوح قيمة الارتباط نظريًّا بين ارتباط إيجابى تام +١ وارتباط سلبي تام −١. بينما تشير درجة التشبع صفر إلى عدم وجود ارتباط بين كل متغير من المتغيرات مع العامل (ربيع، أسامة، ٢٠١٠، ص ٧٧،).

ويشير تحليل بيانات جدول (٦) وشكل (٨) والذي يوضح تشبعات العامل الأول الاقتصادى والنقل والتجهيزات الأساسية إلى أنه يضم ١٧ متغيرًا، وتمثل مجموعة المتغيرات الخاصة بمستوى الدخل وأنماط النقل والإمداد بشبكات البنية الأساسية تجهيزاتها (مياه، وكهرباء والصرف الصحى والتخلص من النفايات بالإضافة للاشتراك بخدمات الاتصالات.

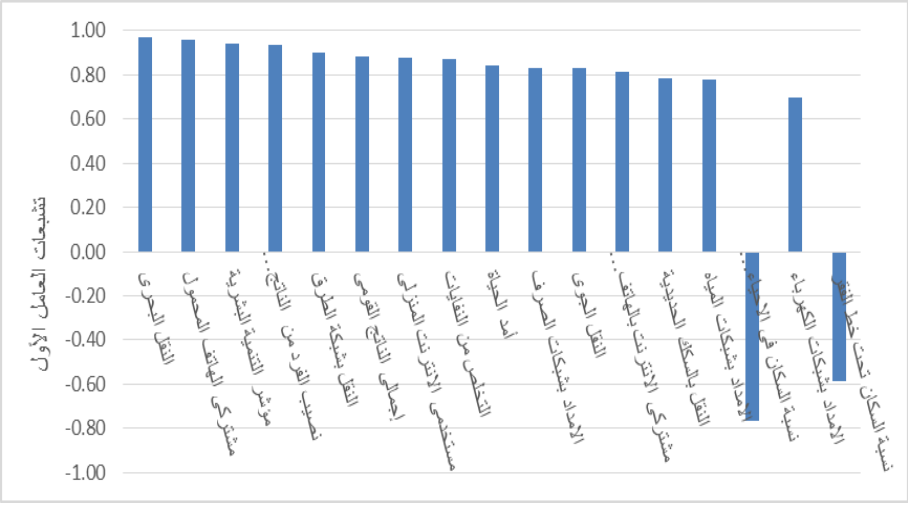

شكل (٨) تشبعات المتغيرات فى العامل الأول – الاقتصادى والنقل والامداد بالتجهيزات الأساسية

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول (٦).

كما يرتبط العامل الأول عكسيًّا مع كل من نسبة السكان فى الأحياء الفقيرة ونسبة السكان تحت خط الفقر، بينما تتراوح نسب ارتباط المتغيرات الإيجابية بالعامل ما بين ٠,٨ – ١ فيما عدا متغيرات النقل بالسكك الحديدية والامداد بالمياه والكهرباء والتى تزيد وتتراوح نسب ارتباطها بالعامل بين ٠,٦ –

٠,٨.

ويوضح الجدول (٧) توزيع الدرجات العاملية للعوامل على مستوى دول حوض النيل، ويشير تحليل ارتباط الدرجات العاملية للمتغيرات ضمن العامل الأول كما يتضح من الشكل (٩) والجدول (٧) إلى وجود ارتباط بين المتغيرات إجمالى الناتج القومى ونصيب الفرد منه وارتفاع نسبة الإمداد بالخدمات الأساسية وتوافر أنماط النقل بالمدن والمناطق الحضرية فى دول حوض النيل، كما يتضح ارتباط الفئة الأعلى من الدرجات العاملية والتى حققت ارتباطًا قويا أكثر من ١ فى مصر فقط، وذلك لارتفاع الناتج الإجمالى المحلى ومتوسط نصيب الفرد

جدول (٧)

الدرجات العاملية للعوامل

الدولة	العامل الأول	العامل الثانى	العامل الثالث	العامل الرابع
إثيوبيا	٠,٢٤-	٠,٣٤-	٠,٤١-	٠,٢٧-
مصر	٢,٤٦	٢,٠٣	٠,٨٢	١,٩٨
الكونغو الديمقراطية	١,٢٥-	١,٥٨	٠,٨٧-	٠,٤٦-
تنزانيا	٠,٣٩	٠,١٥-	٠,٠١	٠,٨٤-
كينيا	٠,٦٨	٠,٠٤-	١,٧٢	٠,٢٦-
أوغندا	٠,١٤-	٠,٢٨-	٠,٠٥-	٠,٧١-
السودان	٠,١٤	٠,١٨	٠,٧٨	١,٦٥
رواندا	٠,١٥	١,٠٧-	٠,٦٤	٠,٥٢
جنوب السودان	٠,٧٨-	١,٢٩-	٠,٩٢-	٠,٠٨
بوروندى	٠,٥٤-	٠,٥٤-	١,٨٨-	١,٠٤-
إريتريا	٠,٨٧-	٠,٠٩-	٠,١٧	٠,٦٥-

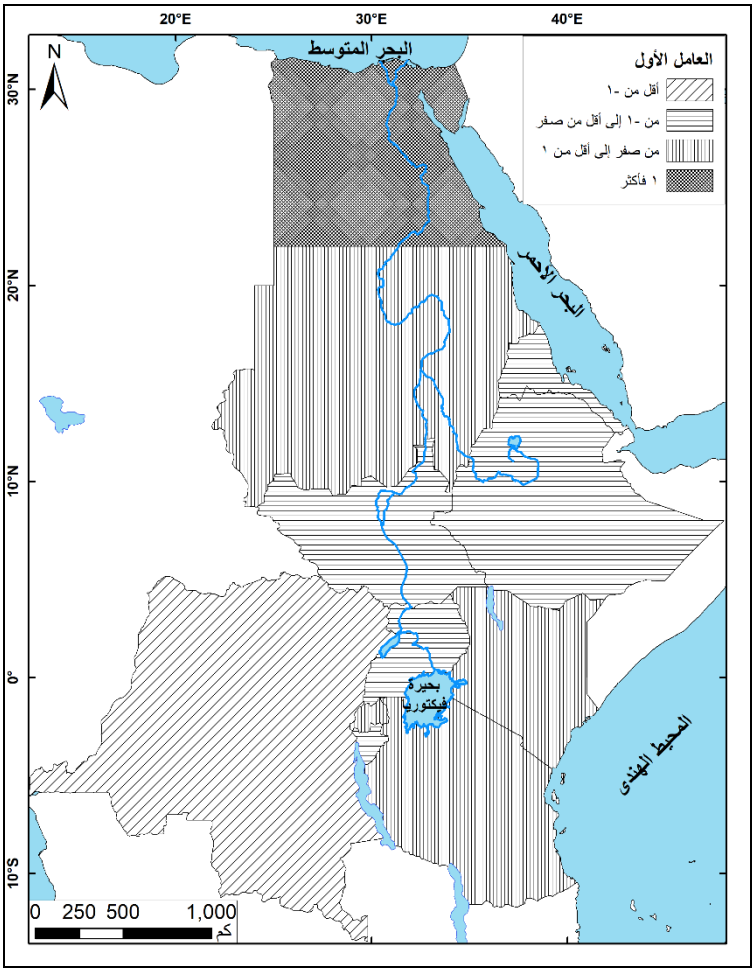

شكل (٩) التوزيع الجغرافى للدرجات العاملية للعامل الأول – (الاقتصادى والنقل والإمداد بالتجهيزات الأساسية)

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول (٧).

وهو ما انعكس على ارتفاع مستويات الإمداد بالتجهيزات الأساسية فى المدن بالإضافة إلى توافر بنية تحتية جيدة و متنوعة من شبكات النقل البرى والجوى والبحرى تحقق فاعلية الاتصال بين أرجائها، بينما يشير تحليل الفة الثانية من الصفر :١ إلى تحققها فى دول كينيا و تنزانيا و رواندا والسودان، وبالرغم من تراجع الارتباط نسبيًا بين المتغيرات و العامل مقارنة بالفئة الأولى إلا أن المتغيرات بها لا زالت ترتبط إيجابيًا بالعامل الأول، وتضم الفئة الثالثة

دول إثيوبيا و أوغندا وبوروندى وجنوب السودان واريتريا والتى حققت درجات عاملية من – ١ إلى صفر وتضم الشريحة الأكبر من الدول فى حوض النيل والتى تتراجع بها مستويات التنمية الاقتصادية نتيجة العديد من المشكلات السياسية والاضطرابات مثل السودان، فضلًا عن أن إحداها حبيسة –إثيوبيا – مما يقلل من بعض قيمة المتغيرات كالنقل البحرى ومعاناتها من ارتفاع نسب انتشار الأحياء الفقيرة ونسب الفقر الحضرى والإمداد بالخدمات الأساسية، بينما تقتصر الفئة الأخيرة على دولة الكونغو الديمقراطية والتى ترتبط ارتباطًا سلبيًا بالعامل الاقتصادى والنقل والإمداد بالخدمات الأساسية.

بينما يشير تحليل بيانات جدول (٦) وما يوضحه شكل (١٠) إلى تشبعات العامل الثانى العامل الديموجرافى والتركيب المهنى والذى ضم ٦ متغيرات شملت متغيرات ديموجرافية لحجم سكان الحضر ومستوى التحضر ومؤشر التركز الحضرى وحجم سكان العاصمة بالإضافة إلى طبيعة التركيب المهنى للسكان العالمين بالصناعة الخدمات، ويشير التحليل إلى أن كافة المؤشرات الديموجرافية جاء ارتباطها أكبر من ٠,٨، فى حين سجل ارتباط متغيرات التركيب المهنى بالعامل الثانى قيمًا أقل من ٠,٨ وهو ما يشير إلى ارتباط معظم المتغيرات ببعضها منطقيًّا كمتغيرات تشملها عملية التحضر.

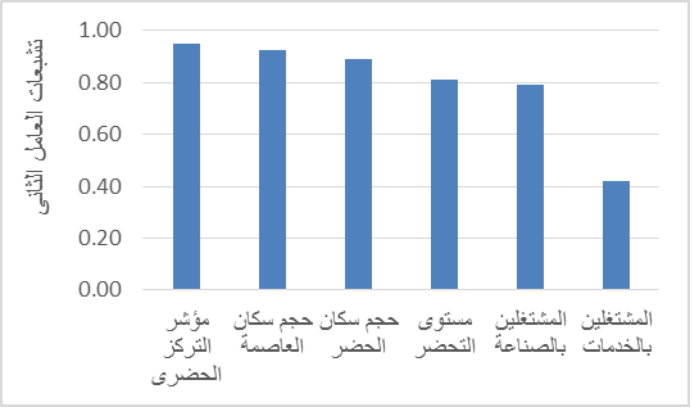

شكل (١٠) تشبعات المتغيرات فى العامل الثانى – الديموجرافى والتركيب المهنى

مصدر البيانات: اعتمادا على بيانات جدول (٦)

بينما يشير تحليل ارتباط الدرجات العاملية للمتغيرات ضمن العامل الثانى والتى تم تصنيفها إلى أربع فئات كما يتضح من الشكل(١١) إلى ارتباط قوى للفئة الأعلى والتى حققت درجات عاملية أكبر من ١ فى كل من مصر والكونغو الديمقراطية وذلك نتيجة ارتفاع مستوى التحضر فى الأولى وهيمنة حجم العاصمة على النظام الحضرى فى الدولتين وهما من المدن الضخمة فى القارة التى تجاوزت أحجامها ١٠ مليون نسمة، وكذا هيمنتها على الوظائف الحضرية فى دولها بما ينعكس على نسبة العاملين بالخدمات والصناعة فى ذات الوقت، بينما تضم الفئة الثانية والتى حققت ارتباط المتغيرات بالعامل بين أقل من ١ وحتى الصفر دولة السودان، حيث تقع ضمن مستويات التحضر المتوسطة والمنخفضة مما ينعكس على انخفاض نسبة المشتغلين بالوظائف الحضرية (الصناعة و الخدمات).

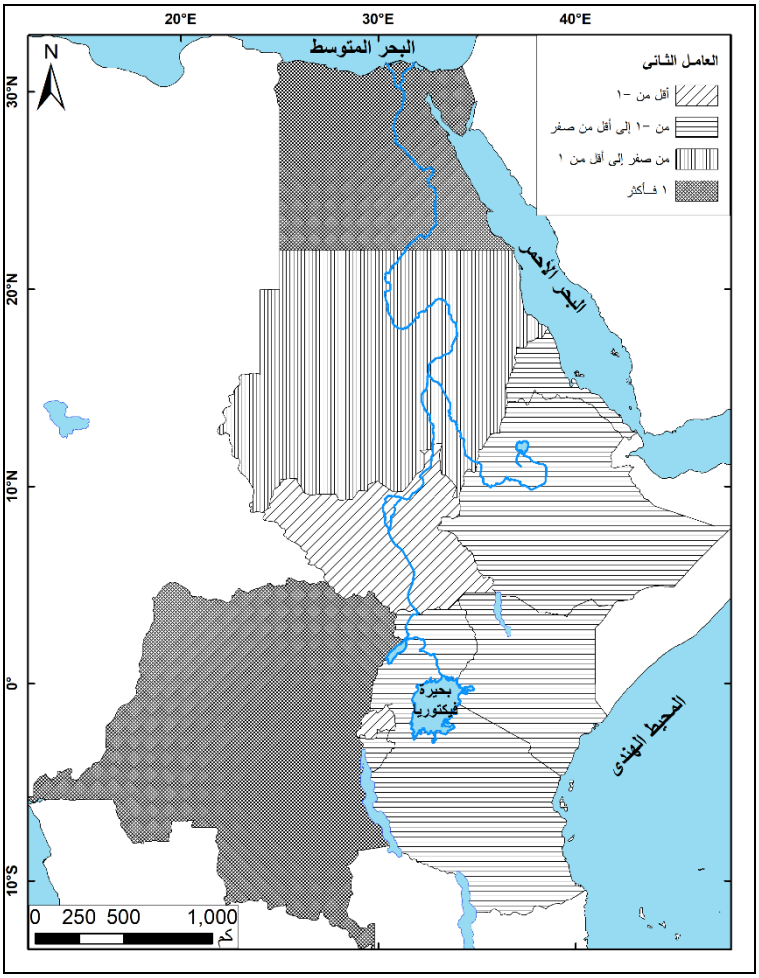

شكل (١١) التوزيع الجغرافى للدرجات العاملية للعامل الثانى العامل الديموجرافى والتركيب المهنى

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول (٧)

وتضم الفئة الثالثة والتى تقع درجاتها العاملية بين أقل من الصفر وحتى -١ كلا من إريتريا وإثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا وبوروندى، وتتمثل الفئة الأخيرة فى فئة الارتباط السالب للمتغيرات بالعامل الديموجرافى للتحضر والتركيب المهنى فى جنوب السودان ورواندا. بينما يتمثل العامل الثالث كما يتضح من الشكل (١٢) فى الاستثمارات والتنمية المكانية

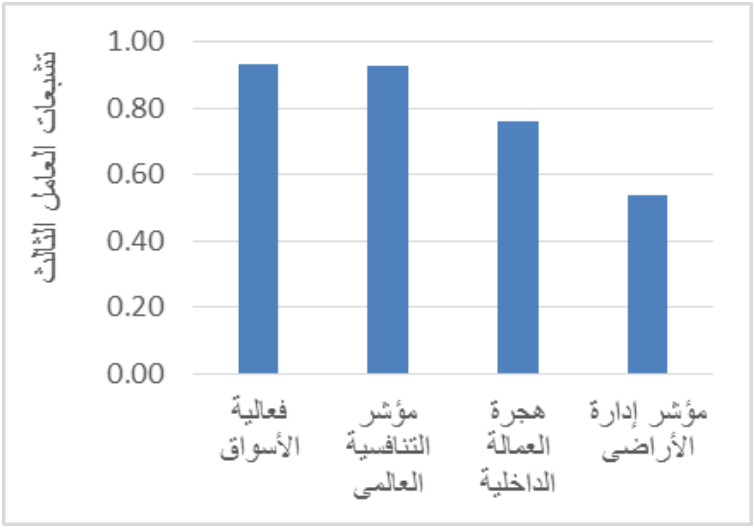

شكل (١٢) تشبعات المتغيرات فى العامل الثالث الاستثمارات والتنمية المكانية

المصدر اعتمادا على بيانات جدول (٦)

والذي يتضمن أربعة متغيرات تشمل مؤشر إدارة الأراضى ومؤشر التنافسية العالمى والذي يشتق بذاته من اثنتا عشرة ركيزة تتعلق فى معظمها بالاستثمارات والتجهيزات والتسهيلات للتنمية الاقتصادية، وكذا الهجرة الداخلية للعمالة وفاعلية الأسواق وهما يشيران إلى عوامل الجذب المرتبطة بطبيعة التنمية المكانية والفاعلية المكانية للأسواق محليًا وعالميًا، وقد أظهرت جميع المتغيرات ارتباطًا إيجابيًّا بالعامل الثالث.

بينما يشير التوزيع المكانى لدرجات العاملية لمتغيرات العامل الثالث والتى تم تصنيفها إلى أربع فئات كما يتضح من الشكل (١٣)، فقد تغير ترتيب الدول فى الفئة الأعلى والتى احتلتها مصر فى العاملين السابقين، حيث شغلت كينيا الفئة الأولى والتى حققت درجات عاملية أكبر من١، بينما تضمنت الفئة الثانية والتى سجلت ارتباطًا ايجابيًا أقل من الواحد وحتى الصفر كلٌّ من (مصر وتنزانيا والسودان ورواندا وإريتريا)، وتضمنت الفئة الثالثة للدرجات العاملية الأقل من الصفر وحتى -١ (إثيوبيا والكونغو وأوغندا وجنوب السودان)، وقد وقفت الاستثمارات الاقتصادية الحديثة منذ عام ٢٠٠٠

للهيدروكربونات والمعادن واليورانيوم في القطاع الشرقى لحوض النيل وراء تحسن عمليات التنمية ومن ثم الاقتصاد الحضرى ومن أهمها المشاريع الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا في عام ٢٠٠٠، والتى توسعت لتشمل بوروندي، وكينيا، رواندا، تنزانيا، أوغندا وجنوب السودان (Nile Basin Initiative (NBI), 2012, p. 118)، بينما اقتصرت الفئة الأخيرة ذات الارتباط السلبى أقل من −١ على بوروندى.

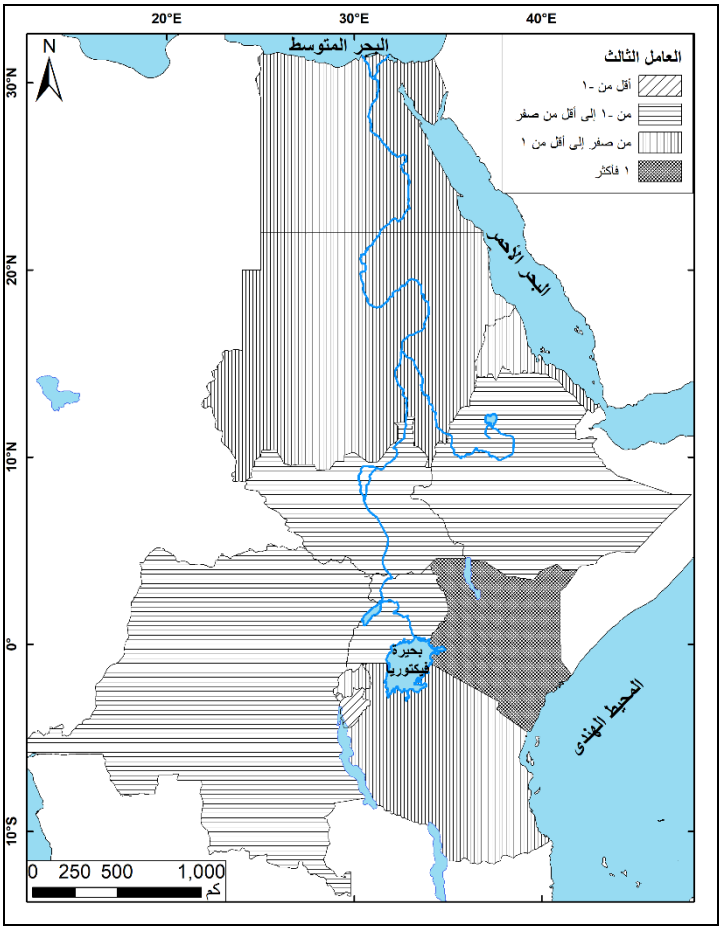

شكل (١٣) التوزيع الجغرافى للدرجات العاملية للعامل الثالث الاستثمارات والتنمية المكانية

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول (٧)

ويتمثل العامل الرابع فى حالة العمل والذي فسر ٧,٧ % من إجمالى التباين الكلى فى مصفوفة البيانات، وتضمن ثلاثة متغيرات تشمل معدل البطالة فى الحضر ونسبة المتعطلين عن العمل فى الحضر ونسبة عمالة الحضر، وقد أظهر المتغير الأهم وهو نسبة العمالة فى الحضر ارتباطًا سلبيًا كما يتضح من الشكل (١٤)، وهو ما يعود بالأساس لانخفاض مستويات التحضر فى معظم دول حوض النيل والتحاق نسبة كبيرة من العمالة بقطاع الأعمال غير الرسمى الذي يغيب تسجيل بياناته عن التسجيلات الحكومية.

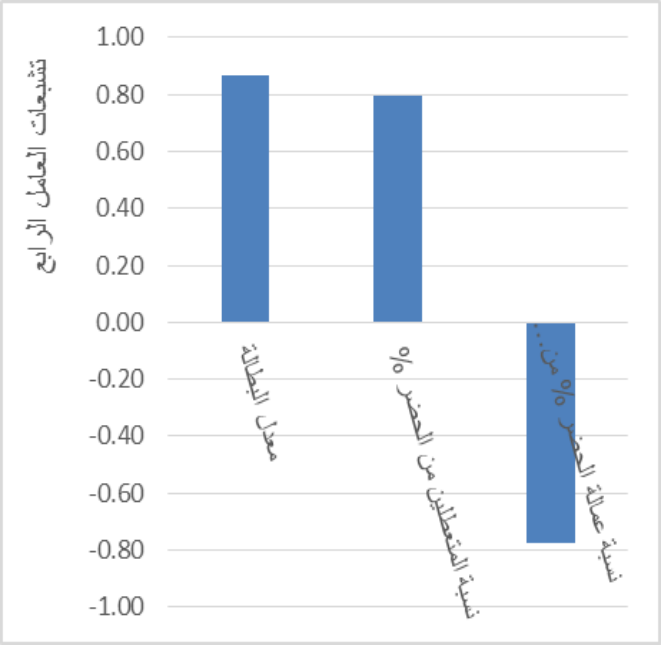

شكل (١٤) تشبعات المتغيرات فى العامل الرابع حالة العمل

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول (٦).

بينما يشير التوزيع المكانى لدرجات العاملية لمتغيرات العامل الرابع والتى تم تصنيفها إلى أربع فئات، كما يتضح من الشكل (١٥) .

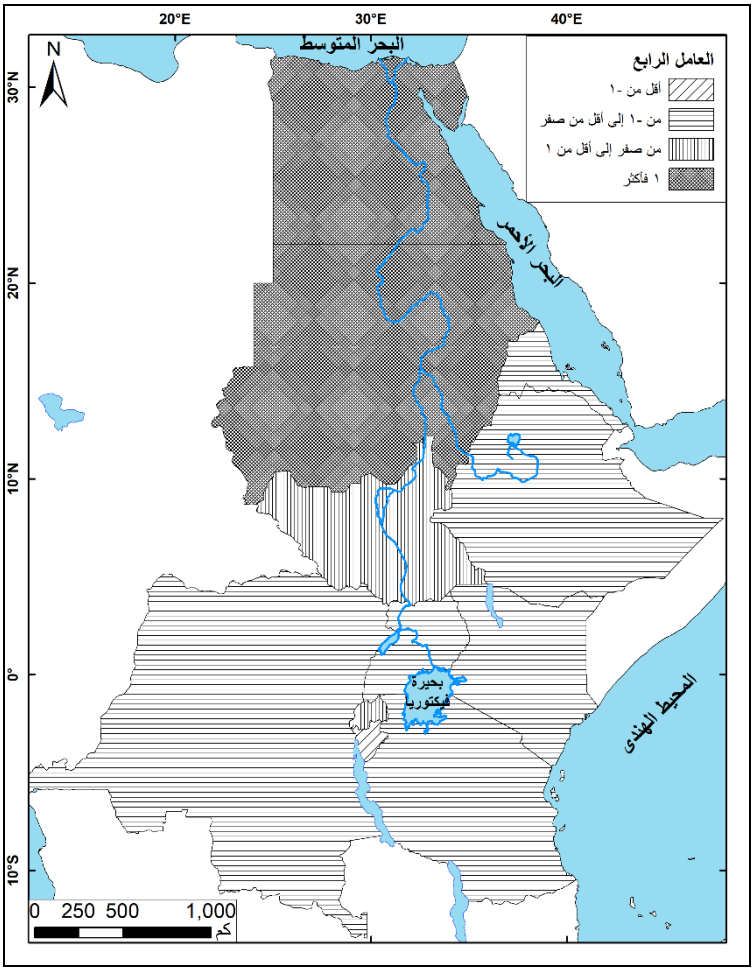

شكل (١٥) التوزيع الجغرافى للدرجات العاملية للعامل الرابع حالة العمل

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول (٧)

تضمنت الفئة الأعلى والتى حققت درجات عاملية أكثر من ١ فى مصر والسودان، وتلاها الفئة الثانية الإيجابية أقل من الواحد وحتى الصفر فى جنوب السودان ورواندا بينما استحوذت الفئة الثالثة لأقل من الصفر وحتى -١ على معظم دول حوض النيل حيث تضمنت إثيوبيا، والكونغو، وتنزانيا، وأوغندا، وكينيا، وإريتريا، وتلاها الفئة الأخيرة أقل من-١ والتى سجلتها بوروندى، ويتضح من تحليل البيانات بذلك تراجع مساهمة العمالة الحضرية كحجم من إجمالى العمالة على مستوى دول حوض النيل وهو أمر طبيعى فى دول يعتمد

اقتصادها الأساسى على النشاط الزراعى، غير أن الدراسات التفصيلية لمساهمة قطاعات الاقتصاد الحضرى فى إجمالى الناتج المحلى للدول تشير لارتفاع مساهمته نتيجة ارتفاع عوائد أنشطته الاقتصادية كالسياحة والخدمات والتجارة والنقل.

وقد كشفت بذلك نتائج التحليل العاملى عن ارتباط فرص التحول الحضرى فى دول حوض النيل بالعديد من العوامل والتى يمكن معها تصنيف فرص التحول فى دول حوض النيل طبقًا لتقييمها فى أربع فئات، كما يتضح من استقراء بيانات شكل (١٦).

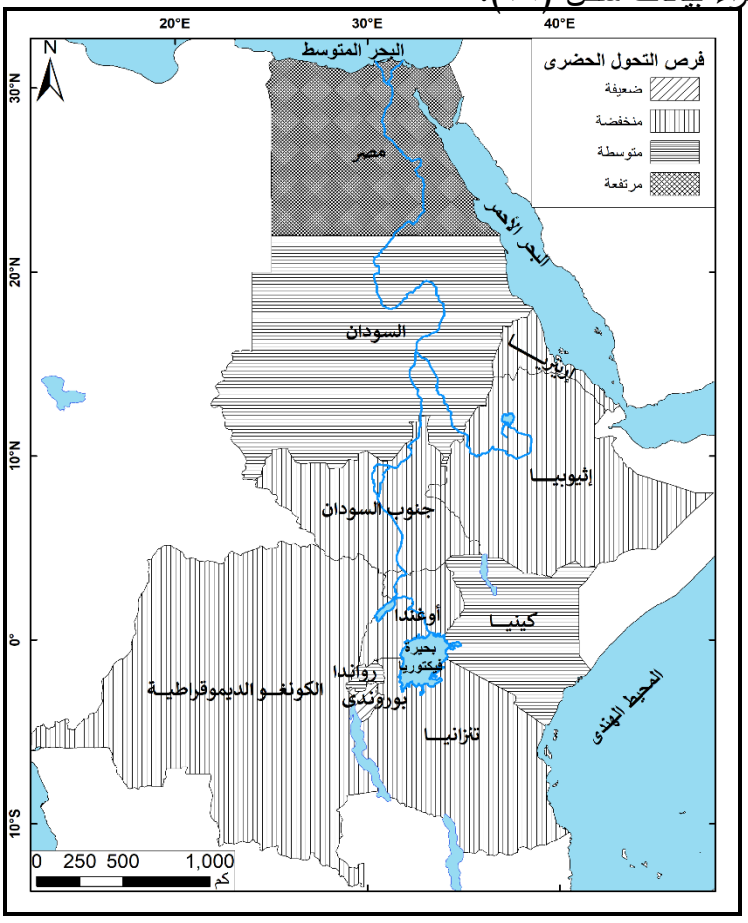

شكل (١٦) فرص التحول الحضرى على مستوى دول حوض النيل

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول (٧).

لذا فإن أقرب الفرص لاستفادة دول حوض النيل من عوائد التحضر الإيجابية يمكن أن تكتمل بمزيد من التحسين والتحفيز لآليات وسياسات التنمية الحضرية المرتبطة بقطاعات التنمية و التجهيزات لشبكات البنية التحتية والإمداد بالمرافق الأساسية والاستثمارات المكانية بشكل أساسى، وصياغة سياسات وآليات فعالة لمجابهة مشكلات التحضر الأخرى تدعم فى ذات الوقت أن يكون التحضر آلية للتنمية فى دول حوض النيل، خاصة فى الدول ذات الفرص المرتفعة والمتوسطة والتى تتمثل فى (مصر، وكينيا، ورواندا، والسودان) كما يتضح من تحليل شكل (١٦).

ويشير رصد الوضع الراهن لتباين أبعاد التحضر ومتغيراته ودورها فى تحفيز عوائد تنموية اجتماعية واقتصادية ومكانية فى دول حوض النيل، انعكاس قوة أو ضعف ارتباط المتغيرات الإيجابية على انخفاض أو ارتفاع المتغيرات السلبية فجميع دول حوض النيل تعاني فى معظمها ذات المشكلات فى المدن (ارتفاع نسبة الفقر الحضرى، وارتفاع نسبة سكان الأحياء الفقيرة وارتفاع نسبة ومعدلات البطالة ....) ولكنها تتباين فى تأثيرها على المتغيرات الإيجابية فى علاقة عكسية مفادها أنه كلما سجلت المتغيرات الإيجابية ارتباطًا قويًّا بالعامل سجلت فى المقابل المتغيرات السلبية قيمًا ارتباطية أقل.

ويمكن للكشف عن العلاقة الارتباطية بين العوامل ومتغيراتها وتحديد طبيعتها واتجاهها يمكن إجراء الـcorrelation matrix ، لتقدير درجة الارتباط الخطى (مدى وجود علاقة خطية) بين أكثر من متغير واتجاه هذه العلاقة، وتتراوح قيمة المعامل للارتباط بين +١ و −١ (ربيع. أسامة، ٢٠٠٨، ٨١)، ويشير تحليل بيانات جدول (٨) إلى أن جميع الارتباطات والعلاقات بين العوامل جاءت ذات التأثير إيجابى ودالة إحصائيًا على اتجاه التحول الحضرى.

جدول (٨) مصفوفة الارتباط بين العوامل

العامل	الأول	الثانى	الثالث	الرابع
الأول	1	0.431	0.618	0.648
الثانى	0.431	1	0.201	0.398
الثالث	0.618	0.201	1	0.514
الرابع	0.648	0.398	0.514	1

كما يمكن تمييز عدد من أنماط العلاقات الارتباطية بين العوامل المفسرة لاتجاه التحول الحضرى فى دول حوض النيل أولها الارتباطات والعلاقات بين العوامل ذات التأثير إيجابى القوى ودالة إحصائيًا متمثلة فى ارتباطات العامل الاول مع العامل الثالث والعامل الرابع، وثانيهما الارتباطات والعلاقات بين العوامل ذات التأثير إيجابى ودالة إحصائيًا من المستوى الثانى والتى تتضح فى ارتباطات العامل الأول والعامل الثانى وبين العمل الثانى والرابع، وثالثهما هو نمط العلاقات الموجبة الضعيفة والممثلة فقط فى الارتباط الموجب الضعيف بين العامل الثانى والثالث الذى حقق ارتباطا ٢٠% فقط، حيث يتضح ارتباط التحضر و الذى يمثل العامل الثانى (الديموجرافى والتركيب المهنى) بكافة العوامل باستثناء العامل الثالث الاستثمارات والتنمية المكانية، و يشير بذلك تحليل البيانات إجمالاً الى وجود علاقة خطيه بين أبعاد التحضر العديدة ومتغيراتها.

كما يشير تحليل البيانات إلى ارتباط العامل الأول بعلاقة طردية قوية مع العامل الرابع والثالث والثانى على الترتيب وهو أمر اتضح تفسيره فى مناقشة التحليل العاملى وتفسير العوامل للتباين الكلى حيث أن العامل الأول وحده فسر ٥٢%، ويتضح من ما يشير نتائج تحليل مصفوفة الارتباط وعلاقة التحضر الموجبة القوية مع كافة العوامل باستثناء الاستثمارات والتنمية المكانية الخاصة و التى تضمنت متغيرات بإدارة الأراضى وفاعلية الأسواق وركائز ومؤشرات التنافسية إلى الآليات والسياسات التى ينبغى على دول حوض النيل اتباعها .

ثالثًا: سياسات وآليات تفعيل دور التحضر فى التنمية بدول حوض النيل:

تتحدد السياسات الملائمة لتعزيز عوائد التحضر طبقًا لأبعاده المتباينة، إذ تلائم السياسات المعنية بالإدارة الحضرية والتخطيط القائمة على دعم البنية التحتية والحفاظ على التراث الحضرى الثقافى والمادى التعامل مع التراكم التاريخي للأصول الحضارية والمادية وجنى عوائدها، بينما تلائم السياسات السكانية لإعادة التوزيع والانتشار، وسياسات (مجابهة الهجرة) إدارة التحولات الديموجرافية، ويخضع تفسير التحضر وما يرتبط به من تحولات للبناء الوظيفى نتيجة لحركة السكان من الريف للمدن ونتيجة التحول إلى التصنيع لتفسير النظريات الاقتصادية باعتباره محركًا للنمو الاقتصادى، وتركز السياسات الملائمة لهذا الاتجاه على تحسين الأوضاع الاقتصادية وخلق مناخ اقتصادي جذابٍ للاستثمارات، بينما تلائم سياسات تقليل التفاوت والتجزئة بين المدن وداخل المدينة الواحدة معالجة جوانب التحولات الاجتماعية (Pelling M, 2009, p. 10)

ووفقًا لنتائج فحص وتحليل الوضع الراهن للتحولات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية لا تزال عملية التحضر فى دول حوض النيل ترتبط بالعديد من التحديات، التى تعيق المدن عن أداء دورها المنوط بها فى إدارة تنمية أطرها المحلية والإقليمية والدولية، ويتطلب واقع الأمر أن تتبنى دول الحوض العديد من السياسات من أجل تنمية المدن وتفعيل أدوارها وتعزيز العوائد الإيجابية التى أنجزها تطبيق بعض سياسات وآليات التنمية الحضرية الجيدة فى العقود الأخيرة.

وقد اعتمد بنك التنمية الأفريقي استراتيجية جديدة للتنمية الحضرية وتعزيز القدرة التنافسية للمدن الأفريقية وتفعيل دورها كمحركات للنمو الاقتصادى وتحسين الظروف البيئية والاجتماعية، واعتمدت أهداف الاستراتيجية على ثلاث ركائز هى: تحسين البنية التحتية وتعزيز استدامتها وصيانتها، وتنمية دور القطاع الخاص في دعم التنمية الحضرية والتخطيط، وتفعيل سياسات وآليات الادارة الحضرية والحكم المحلى (African

Development Bank Group, 2011,13)

ويمكن تصنيف السياسات التى تنتهجها دول حوض النيل لتفعيل دور المدن كمحركات للتنمية فى شكل مجموعات من السياسات والآليات الحضرية والتى أصبحت إلى حد كبير تتماشى مع الأجندات الدولية وتعمل فى إطار أهدافها وغاياتها ومن بينها (مجموعة السياسات الديموجرافية والاجتماعية ومجموعة السياسات العمرانية (دور سياسات التخطيط الإقليمى فى إدارة التحضر) وتحسين الإمداد بالخدمات، ومجموعة السياسات التخطيطية الإدارية والمؤسسية (تفعيل الحكم المحلى وإدارة الأراضى).

١-السياسات الديموجرافية والاجتماعية:

اتخذت بعضٌ من دول حوض النيل خاصة دول المنابع سياسات للاستفادة من عوائد النمو الحضرى السريع ترتكز على سياسات إعادة التوزيع الجغرافى للسكان وموارد وفرص التنمية الاقتصادية، واتبعتها كلًا من كينيا، تنزانيا وأوغندا، والتى بدأت بالفعل فى استغلال خصائص التركيبة السكانية الفتية المتمثلة في فئه الشباب والرصيد الكبير من القوة العاملة وإدراجها في أنشطة القطاع الرسمي، وتحسين وتنمية التعليم وفرص التدريب المهني في المناطق الحضرية فى إطار التخطيط لإعادة تطوير المناطق الحضرية القائمة واستثمار مواردها البشرية (UN-HABITAT, 2014, p. 65).

بينما تبنت بعضٌ من دول الحوض على جانب آخر نهجًا ونظامًا متكاملًا لمعالجة النمو السكاني ضمن سياستها الوطنية للسكان كما في رواندا والتى هدفت سياستها الوطنية منذ عام ٢٠٠٣ إلى تحسين الصحة والبقاء على قيد الحياة خاصة للأطفال والنساء، وتقديم حوافز تشجيعية لتحديد النسل وتكوين الأسر الصغيرة، وتوفير فرص التعليم والعمل، وتوجيه الاهتمام نحو قضايا البيئة، (Nile Basin Initiative (NBI), 2012, p. 118)، وقد نجحت رواندا فى الإسراع بوتيرة التنمية الحضرية خاصة فى كيجالى فى السنوات الأخيرة تمشيًا مع الخطة الرئيسية للتنمية الحضرية، لمعالجة مشكلات انخفاض مستوى التحضر وارتفاع نسبة سكان أحياء الفقيرة النازحين نحو العاصمة إبان

الابادة الجماعية فى ١٩٩٤، وذلك من خلال اتخاذ تدابير فعالة للإمداد بالخدمات، وبناء وحدات الاسكان المنخفض، وصنفت المدينة طبقًا لموئل الأمم المتحدة كأفضل مدينه على مستوى أفريقيا في عام ٢٠٠٨(UN-HABITAT, 2014, p. 29).

وتحظى العديد من دول حوض النيل بسياسات سكانية واضحة مثل مصر وكينيا وأوغندا، وإن كان معظمها قد تأخر فى تطبيق واتباع تلك السياسات أو أبدت مؤسساته تقاعسًا فى تنفيذ تلك السياسات ومن بين تلك الدول أوغندا، حيث أن لديها سياسة سكانية وطنية منذ عام ١٩٩٥ وضعت في أعقاب مؤتمر السكان والتنمية لعام ١٩٩٤ الذي عقد في القاهرة مصر، ووضعت الإستراتيجية أهدافًا محددة في مجالات صحة الأسرة، والهجرة، والتحضر، والتعليم، والعمالة، والتغذية، والإسكان، والبيئة، وفي عام ٢٠٠٨ أصدرت حكومة أوغندا سياسة سكانية ثانية للتحول الاجتماعي للتنمية المستدامة، بعد أن تغيرت التركيبة الديموجرافية وفرضت التغيرات ضرورة فتح مجالات عديدة للتنمية (Uganda Government, 2011,p. 34) .

٢- السياسات التخطيطية والعمرانية وتحسين الإمداد بالخدمات:

تندرج العديد من الآليات والجوانب التى اتبعتها سياسات التنمية الحضرية فى دول حوض النيل سعياً لتفعيل دور المدن كمحركات للنمو وتعزيز التحضر واستثمار عوائده فى جوانب التنمية ضمن السياسات العمرانية والتخطيطية.

فتتمحور على سبيل المثال الرؤية الاستراتيجية للتنمية العمرانية في مصر حتى ٢٠٣٠ حول تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية خلال الخمسة عشر عامًا القادمة، وهى زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم وتوزيع السكان ويتطلب تحقيق الهدف تحديد نطاق التنمية المكانية التي يمكن لها استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة في الأعوام القادمة، ينقسم هذا الهدف إلى شقين: الشق الأول هو تحقيق التوازن بين التوزيع السكاني بالمناطق المعمورة

الحالية والمستقبلية، والشق الثاني هو تعظيم عوائد التنمية بالمناطق الجديدة لضمان قدرتها على جذب الزيادة السكانية واحتوائها، بينما يتمثل الهدف الثانى فى الارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية، ويختص هذا الهدف برفع مستوى جودة حيز المعمور الحالي والمستقبلي بالإضافة إلى العمل على معالجة قضايا العمران الحضرى والريفى المتفاقمة والملحة، بينما يختص الهدف الثالث بتعظيم استغلال الموقع الإستراتيجي لمصر إقليميًّا ودوليًّا من خلال تعظيم تنافسية المواقع المدنية الاستراتيجية بها (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ص ٢).

وتدعم العديد من الآليات ضمن السياسات العمرانية والتدخلات المبتكرة لها الفرص التنموية المرتبطة بالتحضر ومن بينها تحسين البنية الأساسية وتحسين المستوطنات والأحياء الفقيرة وسياسات تحسين الأراضى وبرامج توفير الإسكان الملائم منخفض التكاليف، إذ أن ذلك من شأنه أن يقلل من التفاوتات الحضرية ويحفز الوصول للتحضر المستدام الذى يعبر بالدول نحو التنمية (UN HABITAT , 2014,p. 8)، وقد شهدت مدن دول حوض النيل تحسنًا فى العديد من الجوانب المرتبطة بهذه الآليات منذ العقد الماضي نتيجة برامج تطوير مستوطنات الأحياء الفقيرة وبرامج الاسكان المنخفض، فعلى سبيل المثال، قامت حكومة إثيوبيا بتنفيذ برنامج الإسكان المتكامل وهو برنامج إسكان منخفض ومتوسط الدخل أنتج أكثر من ١٧٥٠٠٠ وحدة سكنية، وخلق أيضًا أكثر من ٦٠٠ ألف وظيفة دائمة ومؤقتة، خاصة للشباب ضمن برنامج "مدن بلا أحياء فقيرة" منذ عام ٢٠٠٥، كما ساهمت إعادة صياغة وتطوير السياسات المتعلقة بالموارد الحضرية وعلى رأسها الأرض باعتبارها موردًا هامًا للاستخدامات الحضرية وما يرتبط بها من تنمية خطوة هامة وآلية رئيسية لدعم فرص التحضر فى التنمية باستخدام الأراضي كمورد عام استراتيجي لمساندة التنمية الاقتصادية، وقد أعدت إثيوبيا سياسة للأراضي الحضرية لتنفيذ برامج إنمائية إسكانية متكاملة، ومن خلال تلك البرامج جرى إنشاء ٢٤٥٠٠٠ وحدة

سكنية، أفاد منها ١,٢ مليون شخص منذ سنة ٢٠٠٦ ، وحققت نموًا اقتصاديًا سنويًا بنسبة ١١% زيادة على السنوات التسع الماضية، ونفذت خططًا لنقل البلد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، وحقَّقت أديس أبابا حوالي ٥٠% من الإنتاج المحلي الإجمالي، حيث أظهرت علاقة إيجابية بين التحضر والتنمية الاقتصادية (البرنامج الانمائى للأمم المتحدة، ٢٠١٣، ص ٨).

كما حاولت سياسات التنمية الحضرية فى دولة جنوب السودان منذ نشأتها التركيز بشكل رئيسي على سياسة التخطيط الحضري للمراكز الحضرية العشرة الرئيسية ومنها: جوبا العاصمة، وعواصم المقاطعات واو وملكال وروميبك، وبانتيو – روبكونا، وأويل ويامبيو)، حيث تستدعى مشكلات النظام الحضرى إعادة بناء الهيكل العمراني والتى لا تقتصر على تطوير المراكز القائمة، لكنها تتطلب توفير البنية التحتية، وتحديد مجالات التنمية، ومجابهة إعادة توزيع السكان المرتبطة بالنازحين داخليا، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمراكز الدولة قاطبة، لذا اتبعت الدولة مع سياسات التخطيط الحضرى بالتوازى سياسات الإدارة الحضرية أيضا، لتحسين الإمداد بالخدمات فى العاصمة جوبا و مجابهة مشكلات الأحياء الفقيرة (Pareto V.,E, 2009, p.19) كما تخطط دولة جنوب السودان لاتباع سياسات تطبيق سياسة نقل العاصمة حيث يجرى إعداد دراسة جدوى لنقل العاصمة إلى "رامسيل" (UN-HABITAT, 2014, p. 65).

بينما بدأت كينيا فى العمل على إعداد سياسة للتنمية الحضرية الوطنية (NUDP) في عام ٢٠٠٨ لإدارة التحضر السريع وتفعيل الإمكانات الاقتصادية للمدن، و ذلك بإصدار مشروع رؤية ٢٠٣٠ في أواخر عام ٢٠١٣، للتركيز على تحسين السكن والبنية التحتية والخدمات البلدية و تضمنت أهدافها التركيز على الموضوعات التالية: الاقتصاد الحضري والحوكمة والإدارة الحضرية، والتخطيط الحضري للمقاطعة وإدارة المخاطر والكوارث، وتوجد حاليًا ثلاثة برامج حضرية أحدها يموله البنك الدولي من أجل ترقية الأحياء الفقيرة

والمستوطنات العشوائية وبرامج توفير البنية التحتية والتى (تمول ضمن الاستثمارات العامة للدولة) ثم برامج دعم البنية الفوقية للاستثمار (في الغالب يمولها القطاع الخاص) ودور استراتيجيات التخطيط الإقليمية في إدارة عملية التحضر فى كينيا(United Nations Human Settlements,2014,p. 54)

٣- السياسات التخطيطية المؤسسية والإدارية:

بالرغم من واقع السمات والعوامل التى تحدد طبيعة التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية فى أفريقيا ودول حوض النيل ومن بينها سيطرة النظام القبلى وهشاشة النظم الاقتصادية القائمة وغيرها، بدأت العديد من الأنظمة السياسية الأفريقية الآخذة في التحضر وارتفاع الوعي السياسي فى توسيع قاعدة المطالب المتعلقة بزيادة المطالبة بالحكم القائم المحلي على المشاركة وتقرير المصير، وكذلك الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد المالية وغيرها من المؤشرات الدالة على تحول وتطور القيم والاتجاهات السياسية والثقافية والاجتماعية فى المدن، بما يؤكد على دورها فى حركة التغيرات الاجتماعية والسياسية، وعلى أن التوسع الحضري المستدام هو ركيزة رئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.(UN–Habitat, 2008,p. 14)

وتؤكد أجندة للتنمية الأفريقية ٢٠٦٣ فى الهدف ١١أنه يجب العمل الجاد على تعزيز التخطيط والحكم الحضري المحلى للمدن، وتحسين نظم الحكم وترسيخ الديمقراطية لتوفير قوى دفع جديدة للوفاء بمتطلبات التحضر فى أفريقيا وتعزيز إمكاناتها(OECD, 2016.p. 14,).

وتعد الاصلاحات المؤسسية والسياسية للإدارة المحلية أحد العوائد التنموية الهامة المرتبطة بالتحضر منذ تسعينيات القرن الماضي، وقد أدّت سياسات اللامركزية والإصلاحات الحكومية إلى تعزيز الاستقلال الذاتي للبلديات وحكومات المدن في كل الدول المتقدمة والنامية وأدَّت اللامركزية أيضًا إلى انتخاب سلطات محلية في معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ونتيجة لهذه الإصلاحات اكتسبت السلطات المحلية مزيدًا من

المسؤولية عن توصيل الخدمات الأساسية والتخطيط الحضري وصنع السياسات الاجتماعية والإدارة البيئية بين مجالات أخرى. (الأمم المتحدة، ٢٠١٤، ص ص١٠-١١) و قد اتضح بعضٌ من ذلك على سبيل المثال فى دول حوض النيل مؤخرا فى مصر والسودان بعد أحداث ثورة يناير وأحداث الإطاحة بحكم البشير، حيث لعبت المدن بمؤسساتها الثقافية والاجتماعية من وسائل الإعلام والمساجد، والجامعات، والشركات، والنقابات العمالية ...إلخ دورا رئيسيا في إعادة صياغة الأدوار الفاعلة فى إدارة الموقف السياسى وتحديد القوى المجتمعية المؤثرة (UN-HABITAT, 2014, p. 117).

ضمنت العديد من الدول الأفريقية تفعيل الحكم المحلى والحد من المركزية ضمن سياسات وإصلاحات الحضرية منذ الثمانينيات والتسعينيات متسقة مع ذات الإصلاحات في أجزاء أخرى من العالم النامي، وحاولت العديد من الدول الأفريقية تطبيق ذلك من خلال آليات أهمها الدستور-UN) (Habitat,2016,p. 12، و قد طبقت كينيا بالفعل آليات واضحة وفعالة لتنفيذ وتفعيل الحكم المحلى بما يعزز التنمية، وذلك بتضمين دستورها فى ٢٠١٠ ورؤية كينيا ٢٠٣٠ تفصيلاً للتعديلات الإدارية للمقاطعات ولسلطاتها ومهامها التنفيذية و توسيع قاعدة الحكم المحلى ، و لتنفيذ سياسة التنمية تم إعادة هيكلة الحكومة المحلية في كينيا في عام ٢٠١٣، واستبدلت البلديات القديمة بمجالس إدارية ٤٧ معينة من جانب الحكومة كما استبدلت المحافظات بثمانى مقاطعات لتتحمل بعض المسؤوليات بشكل جزئي، ووفقًا للجدول الحضرى للتشريع فإن الإدارة الحضرية مسؤولية إلزامية للمستويات الأدنى لمجلس المدينة أو البلدية ثم البلدة وتشمل مسؤولياتها مجموعة من وظائف بما في ذلك التخطيط والتطوير للطرق والنقل العام، والسكن، المياه، الصرف الصحي، إدارة المياه وشبكة الكهرباء والحفاظ على البيئة، كما تم وضع استراتيجية تنفيذية لمدة عاميين من أجل رصد و تقييم تنفيذ الاستراتيجية ومدى تحقق أهدافها، وتقييم أثرها على التنمية العمرانية الوطنية، ومردود المدن و المناطق الحضرية فى

دعم الاقتصاد الوطنى على أن يخضع ذلك لإشراف إدارة تابعة لوزارة الحكم المحلي (Okeke ,.I, N, 2014,p. 23).

كما بدأت إثيوبيا فى تنفيذ سياسات التنمية العمرانية والحضرية والتى طرحت منذ ١٩٩٩ و٢٠٠٥ بعد موافقة الحكومة في عام ٢٠٠٨ على مشروع التنمية الحكومية المحلية الحضرية (ULGDP) لمعالجة مشكلات المركزية، وقد تم تمويل البرنامج من قبل البنك الدولي (تقريبا بنحو ٢٠٠ مليون دولار حتى ٢٠١١) و تديره وزارة الأشغال والتطوير العمراني، وتم من خلاله توفير التمويل للمدن على نطاق واسع شمل ١٩ مدينة ثانوية، كما قدر البنك الدولي أن ٢,٥ مليون شخص استفادوا في ١٩ مدينة من مشاركة من استثمارات البنية التحتية والترقيات بحلول عام ٢٠٠٨– ٢٠١١، و قد شهدت المدن خلالها تحسينات في التخطيط والموازنة والمالية والإدارة وتحسين الخدمات والبنية التحتية، بما في ذلك الطرق الجديدة وأنظمة الصرف الصحي وأنظمة المياه والمراحيض والمدافن، بالإضافة إلى توفير نحو ٩٥٠٠٠ وظيفة في مجال الإسكان وتشييد أعمال البنية التحتية (United Nations Human Settlements,2014,p. 62)

وتمثل فاعلية إدارة الأراضى أحد المؤشرات الهامة التى تدعم تنافسية المدن والتى أظهرت نتائج التحليل العاملى تراجعها فى دول الحوض ضمن العامل الثالث (التنمية المكانية والاستثمارات، وهو ما يتطلب تفعيل و صياغة آليات لتحسين فرص عوائد التحضر المرتبطة بها فى دول حوض النيل، وتضم بالفعل بعضًا من دول حوض النيل عدداً من الإجراءات تتطلب المزيد لتحسين إدارة الأراضي، فقد بدأت رواندا منذ ٢٠٠٥ اعداد سجلات الأراضي و إتاحة الوصول إليها، و انعكس ذلك بالفعل على القضاء على مشكلة ضمان حيازة الأراضي خلال الفترة ٢٠٠٥ و ٢٠١٢، واستكملت جهودها ببرنامج وطني لإصدار سندات ملكية على أساس تقنية photomapping ، وتبذل تنزانيا جهودًا مماثلة حيث قامت بإجراء مسح لجميع أراضيها وتسجيل ٦٠ % منها، بينما اعتمدت كينيا في عام ٢٠٠٩ سياسة جديدة للأراضي لتحسين عمليات إدارة

الأراضي بتخفيض رسوم من ٢٥% من المبلغ الأساسي إلى ٥%، وتخفيض الضرائب على قروض الرهن العقاري، من ٠,٢% إلى ٠,١% منذ عام ٢٠١١، كما بدأت كينيا وتنزانيا فى استخدم مسح وتخطيط استخدام الأراضي لتنظيم الحيازة في الأحياء الفقيرة منذ ٢٠١٣، كما أصدرت اثيوبيا شهادات لـ ٢٠ مليون قطعه أرض وتم رفعها على خرائط مساحية. (Somik V., L et al et al , 2017,p. 128)، حيث سعت إثيوبيا إلى حل مشكلات توفير الأراضى وتسجيل حقوق الملكية وضمان الحيازة وذلك بتوفير الأراضي المزوَّدة بالخدمات من أجل التنمية الحضرية، و أعدت و هيأت أراضي حضرية لتنفيذ برامج إنمائية إسكانية متكاملة، جرى من خلالها إنشاء ٢٤٥٠٠٠ وحدة سكنية، أفاد منها ١،٢ مليون شخص منذ سنة ٢٠٠٦ (البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠١٣،ص ٨)، كما شرعت أوغندا مؤخرا في صياغة سياسة حضرية، بمساعدة من تحالف المدن الذى قدم منحة قدرها ٤٥٠،٠٠٠ دولار، وقد بدأ العمل التحضيري في عام ٢٠١٠ بعد تحديد التحديات التي تواجهها خاصة المدن الخمس الكبرى، مع إسناد التنفيذ لوزارة الإسكان والأراضي والحضر الأوغندية التنمية (UN HABITAT , 2014,p. 32).

وبشكل عام حتى تصل الدول فى حوض النيل إلى تفعيل دور التحضر فى عملية التنمية، فإن عليها تفعيل السياسات و هو ما يتوقف على مدى قدرة الحكومات على تطبيقها، وهناك نموذجان علي ذلك ضمن دول حوض النيل هما كمبالا في أوغندا وكمبالا فى رواندا، فقدى أحبط التدخل السياسي وبيروقراطية الإدارة فى أوغندا جميع جهود سياسات إعادة توزيع السكان وتطبيق السياسات الإدارة المحلية الحضرية فى كمبالا، على العكس من تجربة كيجالي في رواندا وتبنى الحكومة لخطة طموحة للتنمية الحضرية وتنفيذها بالرغم من جميع العقبات والتحديات (UN-HABITAT, 2014, p.65).

رابعًا: النتائج والتوصيات:

- النتائج:

- أظهرت نتائج الدراسة فاعلية الاعتماد على التحليل العاملى وأسلوب المكونات الأساسية فى تحقيق هدف الدراسة بتقييم دول حوض النيل وتصنيفها طبقًا لفرص التحول الحضرى، وتحديد العوامل المرتبطة بجنى عوائده من خلال المتغيرات الدالة وتلخيصها وترتيبها طبقًا لطبيعة العلاقة بينها وبين الظاهرة محل الدراسة، وتحديد المقومات والمعوقات بما يسمح بتحديد السياسات الملائمة.

- أظهرت نتائج التحليل العاملى ودلالاتها الإحصائية أن عملية التحضر في دول حوض النيل قد أظهرت تحولاً من مجرد كونها عملية ديموجرافية إلى اتجاهها نحو الارتباط بالأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية للتحضر، نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية، ويمكن فى ظل سياسات حضرية وتنموية ملائمة أن تشهد عملية التحضر مزيدًا من الأبعاد الحقيقية مستقبلًا.

- أظهرت نتائج مخرجات التحليل العاملى للدرجات العاملية تباين فرص التحول الحضرى وعوائده الإيجابية على مستوى دول حوض النيل، و تركزها جغرافيا طبقًا للدلالات الإحصائية للدرجات العاملية للعامل الأول "الاقتصادى والنقل والخدمات الأساسية" والعامل الثالث "التنمية المكانية والاستثمارات" فى كل من" مصر وكينيا ورواندا والسودان"، واستحواذ مناطقها الحضرية على النصيب الأكبر من الاستثمارات والخدمات وتجهيزات البنية التحتية، بما يتيح للدول المرتفعة منها فى مستويات التحضر فرصًا واسعة فى اكتمال التحول الحضرى وجنى عوائده التنموية.

- أوضحت نتائج الدراسة أنه بالرغم من الوضع الراهن للتحضر فى دول حوض النيل والذي لا يزال غير مصحوب بالنمو الاقتصادي بشكل كامل، مما يجعل دول الحوض لا تزال تعاني أعباء وتحديات التحضر، إلا أن عوائد التحضر التى اتضحت فى تحسن الإمداد بمرافق البنية التحتية وتحسن

مؤشرات التنمية البشرية، وتوفير فرص الاستثمارات والعمل تدعم مزيدًا من التركيز على السياسات الحضرية وتوجيهها نحو قضايا التنمية.

– أظهرت نتائج الدراسة أن العديد من دول حوض النيل قد بدأت فى اتباع الأجندات الدولية والأفريقية ضمن نهج التخطيط الحضرى والإدارة الحضرية بما يدعم دور المدن فى التنمية، من خلال الاتجاه لتحسين الإدارة المحلية وتطوير قدراتها للحد من المركزية (كما فى كينيا ورواندا وإثيوبيا والسودان)، كذا اتباع آليات دمج الاقتصاد الحضرى غير الرسمى وتقنينه بما يعزز الاقتصاد الحضرى ودوره فى التنمية (كما فى مصر وكينيا).

–أوضحت الدراسة أن العديد من الدول حوض النيل أدركت دور المدن فى تنمية الاقتصاد الوطنى وأنها محركات النمو الاقتصادي وهو ما يتضح من اتجاه عدد منها كما فى (مصر وكينيا ورواندا) إلى صياغة سياسة حضرية وطنية شاملة ترتكز على التخطيط وإدارة النمو المتسارع في المناطق الحضرية واعتبار التحضر آلية لتحفيز التنمية على المستوى الوطنى.

التوصيات

– طبقا لما أظهرته نتائج تحليل البيانات والمعالجات التحليلية والوصفية يجب أن تركز دول حوض النيل بشكل رئيسي على استراتيجيات التخطيط الإقليمي في إدارة عملية التحضر، بما يساعد على تحقيق عدالة التوزيع للتنمية وتوسيع مجال الاستفادة من وفوراتها.

– ينبغى أن يواصل المخططون التركيز على الاستراتيجيات الرامية إلى إيجاد حلول سريعة وفعالة لمشكلات المدن، وتعزيز النمو الحضرى المتكيف والمواكب للتغيرات الديناميكية السريعة والمعاصرة، والتى فرضت نفسها على العالم النامى ولم يعد بمنأى عنها، وذلك من خلال إعداد نهج للتخطيط الحضرى على مستوى الدول والمدن فى حوض النيل، إذا ما أريد تحقيق التنمية المستدامة عبر التحضر.

- ينبغى أن تتسم سياسات التنمية العمرانية فى دول حوض النيل بالتوازن،

فبالرغم مما تظهره عملية التحضر من اتجاهات إيجابية في إعادة التشكيل المكانى وتحفيز النمو الاقتصادي، إلا أنه ينبغي أن تحظى سياسات التنمية الريفية بقدر كبير من الأهمية؛ حيث لا يقل القطاع الأولي أهمية عن القطاع الثانوي والثالث، كما أن للتنمية الريفية مردودًا على المدى الطويل لا ينبغى تجاهله، إذ لا يتأتى تحقيق التنمية الحضرية إلا بتحقيق التنمية الريفية فى مجتمع تبلغ درجة التريف به ٦٧,٢% عام ٢٠٢٠.

– ينبغى أن تسعى الحكومات وإدارات المدن فى دول حوض النيل التى تشهد أنظمتها الحضرية تحولات حجمية ومكانية فى اتجاه إقليمى، كما هو الحال فى دول شرقى أفريقيا (كينيا وأوغندا وتنزانيا وبوروندى) إلى تبنى سياسات تركز على التعامل مع عملية التحضر في السياقات الإقليمية بدلًا من المحلية كسياسات الدمج والتكتل الإقليمي عابر الحدود، بما يدعم فرص النمو المحلية والإقليمية، وألا تغفل سياساتها المحلية فى ذات الوقت السعى إلى خلق توازن حضرى حجمى ووظيفي بعي عن هيمنه المدينة الرئيسية الواحدة.

– يتطلب تعافى الاقتصاد الأفريقي الحضرى ليتوافق مع معدلات النمو الحضرى المتسارعة، التركيز على تحسين كافة الخدمات الاجتماعية لخلق ظروف أفضل للعمل والمعيشة، ولا سيما في المدن لرفع الإنتاجية المحلية وتوليد الدخل، والتركيز على تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لدول حوض النيل بجذب الاستثمارات فى مجال الصناعات الغذائية للحاصلات الزراعية والصناعات الصغيرة، وتحسين التجارة البينية باستكمال ممرات التنمية الحضرية، وكذا التجارة الخارجية بالانفتاح على الأسواق الخارجية وتفعيل مجالات التعاون الإقليمى، وتعظيم الاستفادة من الموانئ الهامة الاستراتيجية (الإسكندرية وبورسعيد ومومباسا ودار السلام) .

– ضرورة تطوير آليات جمع البيانات والرصد والتحليل، لتوفير البيانات لإجراء القياسات الدقيقة عبر التحليلات الإحصائية، وذلك بالاعتماد على الأنظمة التكنولوجية الحديثة فى جمع البيانات، أسوة بما تم فى حصر بيانات تعداد

مصر٢٠١٦على سبيل المثال، والتركيز على توسيع قاعدة بيانات حصر المتغيرات على كافة المستويات والفئات والمجموعات والأنماط، أسوة بالمتغيرات الديموجرافية، للوقوف على أوجه الفرص والمعوقات، حتى يتسنى وضع أطر للتقييم والتطوير.

ملحق (١) نمو إجمالى السكان وسكان الحضر على مستوى دول حوض النيل خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠

المنطقة	حجم سكان الحضر					جملة السكان بالألف نسمة				
	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
أفريقيا	٢٧٨٧٧٠	٣٣٠٧٢٤	٣٩٤٩٤٠	٤٧١٦٠٢	٥٨٧٧٣٨	٨٠٨٣٠٤	٩١١٥٢٨	١٠٣١٠٨٤	١١٦٦٢٣٩	١٣٥٢٦٢٢
جملة الإقليم	٨٣٨٧٥	٩٩٤٢٦	١١٩٠٤٩	١٤١٣٣٥	١٨٢٤٧٩	٣٢٢٠٨٣	٣٦٦٩٨٧	٤١٨٦٣٥	٤٧٥٨١٩	٥٥٦٢٧٠
إثيوبيا	٩٧٣٢	١١٩٥٨	١٥٠٨٤	١٩٢٦٦	٢٤٤٦٣	٦٦٠٢٤	٧٦١٦٧	٨٧٠٩٥	٩٨٩٤٢	١١٢٧٥٩
مصر	٢٨٣٠٤	٣٠٨٨٤	٣٣٥٨٨	٣٦٥٣٨	٤٤٠٤١	٦٦١٣٧	٧١٧٧٨	٧٨٠٧٦	٨٤٧٠٦	١٠٢٩٤١
الكونغو الديمقراطية	١٦٤٩٠	٢٠٢٤٨	٢٤٨٣٨	٣٠٢٧٥	٤٠٨٤٨	٤٦٩٤٩	٥٤٠٢٨	٦٢١٩١	٧١٢٤٦	٨٩٥٠٥
تنزانيا	٧٥٩٠	٩٦٤٦	١٢٦٤٤	١٦٥٢٨	٢٢١١٣	٣٤٠٢١	٣٨٨٢٤	٤٤٩٧٣	٥٢٢٩١	٦٢٧٧٥
كينيا	٦٢٢٣	٧٧٥٧	٩٦٤٣	١١٩٧٨	١٤٩٧٥	٣١٢٨٥	٣٥٧٨٦	٤٠٩٠٩	٤٦٧٤٩	٥٣٤٩٢
أوغندا	٢٩٣٣	٣٧٣٤	٤٩٢٥	٦٤٦٣	١١٧٧٥	٢٤٢٦٧	٢٨٧٢٥	٣٣٩٨٧	٤٠١٤١	٤٧١٨٨
السودان	٩٠١١	١٠٣٤٧	١١٧٩٤	١٣٣٩١	١٥٣٤٩	٢٧٧٣٠	٣١٥٨٦	٣٦٦٥٢	٣٩٦١٣	٤٣٥٤١
رواندا	١٢٥٣	١٨١٨	٢٥٩٦	٣٥٨١	٢٢٨١	٨٣٩٦	٩٤٢٩	١٠٨٣٧	١٢٤٢٨	١٣٠٨٧
جنوب السودان	١٠٩٨	١٣٧٩	١٧٧٥	٢٢٨٥	٢٧٤٩	٦٦٥٣	٨٠٣٩	٩٩٤١	١٢١٥٢	١٣٦١٠
بوروندى	٥٥٠	٧٢٨	٩٨٢	١٣٠٤	١٦٣٧	٦٦٧٤	٧٧٧٠	٩٢٣٣	١٠٨١٣	١١٩٣٩
إريتريا	٦٩٢	٩١٧	١١٨١	١٥٢٥	٢٢٤٦	٣٩٣٩	٤٨٥٤	٥٧٤١	٦٧٣٨	٥٤٣٢

المصدر

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2018). World Urbanization Prospects: The 2018 .Revision, Online Edition

ملحق (٢) معدل النمو الحضرى ومستويات التحضر على مستوى دول حوض النيل خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠

المنطقة	معدل النمو الحضرى *				مستوى التحضر (نسبة الحضر) % **				
	2005-2000	2010-2005	2015-2010	2020-2015	2000	2005	2010	2015	2020
أفريقيا	3.5	3.6	3.7	3.6	35.0	36.9	38.9	41.2	43.5
جملة الإقليم	3.5	3.67	3.75	3.96	26.04	27.09	28.44	29.70	32.80
إثيوبيا	4.1	4.6	4.9	4.6	14.7	15.7	17.3	19.4	21.7
مصر	2.0	1.8	2.1	1.9	42.8	43.0	43.0	42.8	42.8
الكونغو الديمقراطية	4.3	4.6	4.6	4.5	35.1	37.5	40.0	42.7	45.6
تنزانيا	5.0	5.6	5.5	5.2	22.3	24.8	28.1	31.6	35.2
كينيا	4.4	4.4	4.4	4.2	19.9	21.7	23.6	25.7	28.0
أوغندا	6.2	6.1	6.0	5.7	14.8	17.0	19.4	22.1	25.0
السودان	2.7	2.3	2.8	3.2	32.5	32.8	33.1	33.9	35.3
رواندا	4.8	2.6	2.6	2.9	14.9	16.9	16.9	17.0	17.4
جنوب السودان	4.6	5.1	4.4	4.1	16.5	17.2	17.9	18.9	20.2
بوروندى	5.5	5.9	5.6	5.7	8.2	9.4	10.6	12.1	13.7
إريتريا	6.3	4.5	3.6	3.9	26.6	31.1	35.2	38.2	41.3

المصدر
* حساب معدل النمو الحضرى من حساب الباحث اعتماد اعلى بيانات ملحق (١)
** حساب مستوى التحضر من حساب الباحث اعتماد اعلى بيانات ملحق (١)

ملحق (٣) نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى على مستوى دول حوض النيل خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٩

الدولة	نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى					معدل نمو نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى			
	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٩	٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠١٩
أفريقيا	٧٢٨	٨٦٢	١٢٥٩	١٧٧٩	٢٢٢٠	٣,٤٤	٧,٨٧	٧,١٦	٤,٥٣
جملة الإقليم	٧٧٤٥	٨٣٩٧	١٠٣٤٠	١٠٥٧٠	١١٧٦٣	١,٦٣	٤,٢٥	٠,٤٤	٢,١٦
إثيوبيا	٧٥٢	٧٧٩	٨٦٦	١٠٦٥	١٠٩٨	٠,٧١	٢,١٤	٤,٢٢	٠,٦١
مصر	١٤٠٩	١٧٢٠	٢٠٠٧	٢٣٥٤	٢٦٦٠	٤,٠٧	٣,١٣	٣,٢٤	٢,٤٧
الكونغو الديمقراطية	٢٨٦٨	٢٩٩٢	٣٣٣٠	٣٨٢٥	٤٣٣٠	٠,٨٥	٢,١٦	٢,٨١	٢,٥١
تنزانيا	١٢٥٢	١٤٧٩	١٨٦٠	٢٠٥٢	٢١٨١	٣,٣٩	٤,٦٩	١,٩٨	١,٢٣
كينيا	٢٢٨١	٢٧٠٥	٣٢١٨	٤١٩٢	٣٩٥٨	٣,٤٧	٣,٥٣	٥,٤٣	١,١٤-
أوغندا	٨٦٧	١١٤٨	١٥٠٧	١٨٨٩	٢٢٢٦	٥,٧٨	٥,٥٩	٤,٦٢	٣,٣٤
السودان	..	..	..	..	..				
رواندا	٨٢٨	٧٩٩	٨٤٦	٨٢٥	٧٥٢	٠,٧١-	١,١٥	٠,٥٠-	١,٨٤-
جنوب السودان	..	..	..	..	..				

World Bank, World Development Indicators database, GDP per capita, PPP (current international $), World Bank, Eurostat-OECD PPP Program. The data retrieved in September 20, 2020.

ملحق (٤) حجم سكان المدن العواصم على مستوى دول حوض النيل ومعدل النمو السنوى خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ٢٠١٨

العاصمة	حجم سكان العاصمة						معدل النمو السنوى لسكان العاصمة				
	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٨	٢٠٣٠	٢٠٠٠ – ٢٠٠٥	٢٠٠٥ - ٢٠١٠	٢٠١٠ - ٢٠١٥	٢٠١٥ - ٢٠١٨	٢٠٠٠ – ٢٠١٨
القاهرة	١٣٦٢٦	١٥١٧٤	١٦٨٩٩	١٨٧٧٢	٢٠٠٧٦	٢٥٩٩٥	٢,١٨	٢,١٨	٢,١٢	٢,٢٦	٢,١٨
الخرطوم	٣٥٠٥	٣٩٧٩	٤٥١٧	٥١٢٩	٥٥٣٤	٧٥٠٤	٢,٥٧	٢,٥٧	٢,٥٧	٢,٥٧	٢,٥٧
جوبا	١٦٠	٢٠٢	٢٥٥	٣٢١	٣٦٨	٦٤١	٤,٧٧	٤,٧٧	٤,٧١	٤,٦٦	٤,٧٤
أديس أبابا	٢٣٧٧	٢٦٣٤	٢٩١٩	٣٢٣٨	٤٣٩٩	٦٦٣١	٢,٠٧	٢,٠٨	٢,١٠	١٠,٧٥	٣,٤٨
أسمرة	٤٤٩	٥٥٨	٦٧٠	٨٠٤	٨٩٥	١٤١٨	٤,٤٤	٣,٧٣	٣,٧١	٣,٦٤	٣,٩١
نيروبي	٢٢١٤	٢٦٧٧	٣٢٣٧	٣٩١٥	٤٣٨٥	٦٩١٦	٣,٨٧	٣,٨٧	٣,٨٨	٣,٨٥	٣,٨٧
كمبالا	١٠٩٧	١٣٢٠	١٥٩٤	١٩٣٦	٢٩٨٦	٥٨٢١	٣,٧٧	٣,٨٤	٣,٩٦	١٥,٥٤	٥,٧٢
دودوما	٢٤٤	٣٣١	٣٧٣	٤٤٢	٢٦١	٢٧٣	٦,٢٧	٢,٤٢	٣,٤٨	١٦,١٠-	٠,٣٨
كيجالي	٥٧٨	٨٥٧	١٠٤٤	١٢٥٧	١٠٥٧	١٥٨١	٨,٢٠	٤,٠٣	٣,٧٨	٥,٦١-	٣,٤١
بوجمبورا	٣٣٠	٤١٢	٥٥٦	٧٥١	٨٩٨	١٧٥٠	٤,٥٤	٦,١٨	٦,٢٠	٦,١٤	٥,٧٢
كنشاسا	٦١٤٠	٧٥٨٩	٩٣٨٢	١١٥٨٧	١٣١٧١	٢١٩٠٧	٤,٣٣	٤,٣٣	٤,٣١	٤,٣٦	٤,٣٣

المصدر

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2018). World Urbanization Prospects: The 2018 .Revision, Online Edition

...

تم حساب معدل النمو السنوى (ر) باستخدام المعادلة لو(١+ ر) = $\frac{١}{ن}$ لو $\frac{س٢}{س١}$

حيث : (ن عدد السنوات ، س١ : حجم السكان فى التعداد الأول ، س٢ : حجم السكان فى التعداد الثانى ، لو: لوغاريتم الأساس الطبيعى)

فتحى محمد أبوعيانة ، مدخل الى التحليل الاحصائى فى الجغرافيا البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، صـ ٢٣٦

..

تم حساب الحجم المتوقع للسكان (س٢) باستخدام المعادلة س٢ = س١(١+ ر)^{ن}

حيث : (ن عدد السنوات ، س١ : حجم السكان فى التعداد الحالى، ر : معدل النمو السنوى)

فتحى محمد أبوعيانة ، مدخل الى التحليل الاحصائى فى الجغرافيا البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، صـ ٢٣٦

ملحق (٥ – ١) المتغيرات (الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية) المستخدمة فى التحليل الإحصائى

الدولة	حجم سكان الحضر	مستوى التحضر	حجم العواصم	مؤشر التركز الحضرى	عمالة الحضر ٪	معدل البطالة	نسبة ٪المتعطلين فى الحضر	نسبة ٪السكان تحت خط الفقر	نسبة ٪سكان الأحياء الفقيرة	نسبة ٪المشتغلين بالصناعة	نسبة٪ المشتغلين بالخدمات
إثيوبيا	٢٤٤٦٣	٢١,٧	٤٣٩٩٦٧٤	٤٧٩٣٦٩٩	٦٦,٩		٥,٠	٢٥,٧	٦٤,٢	٩,٤	٤٢
مصر	٤٤٠٤١	٤٢,٨	٢٠٠٧٦٠٠٢	٢٦١٨١٢٦٨	٤٢,٢	١٩,٢	١٢,٢	١٥,٢	٥,٢	٣٢,٨	٤٦,٤
الكونغو الديمقراطية	٤٠٨٤٨	٤٥,٦	١٣١٧١٢٥٦	٢٤٠٦٢٨٦٨	٥٢,٦	١٠,٨	٢,٨	٦١,٦	٧٧,٥	٣٠	٤٩,٤
تنزانيا	٢٢١١٣	٣٥,٢	٢٦١٦٤٥	٧٨٢٢٠٨٠	٧٧,٦	٤,٩	٢,٩	١٥,٥	٤٠,١	١٦,٢	٤٤,٤
كينيا	١٤٩٧٥	٢٨,٠	٤٣٨٥٨٥٣	٦٠٣٠٨٥٦	٧٢,٩	٥,٧	٩,١	٣٢,٧	٤٦,٥	٢٥,١	٤٩,٢
أوغندا	١١٧٧٥	٢٥,٠	٢٩٨٦٣٥٢	٣٢٩٨٣٦٤	٦٨,٢	٨,٦	٤,٢	٩,٦	٤٨,٢	٢٠,٨	٥٠,٨
السودان	١٥٣٤٩	٣٥,٢	٥٥٣٤٠٧٩	٦٧٥١٣٩٠	٤٥,٦	٢٨,١	١٢,٠	٢٦,٦	٨٨,٤	١٩,٨	٤٥,٦
رواندا	٢٢٨١	١٧,٤	١٠٥٧٨٣٦	١١٣٢١٠١	٦٢,٥	١٨,٥	٢,٤	٢٢,١	٤٢,١	١١,١	٤٩,٢
جنوب السودان	٢٧٤٩	٢٠,٢	٣٦٨٩١٤	٠				٢٤,٤	٩١,٤		
بوروندى	١٦٣٧	١٢,٧	٨٩٨٩٦٨	١٠١٢٩٩٦	٦٢,١	١٠,٠	١,٦	٢٤,٠	٤٧,٧	٢٦,٤	٤٠,٥
إريتريا	٢٢٤٦	٤١,٢	٨٩٥٨٦٣	٩٦٢٩٨٥			٨,٠	٦٢,٠		١٠,٢	٥٨,٩

المصدر

UNICEF Data: Monitoring the situation of children and women, The State of the World's Children 2019 Statistical Tables, October 2019, https://data.unicef.org/resources/sowc-2019-statistical-tables-and-/interactive-dashboard

ملحق (٥ – ٢) المتغيرات (الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية) المستخدمة فى

التحليل الإحصائى

الدولة	الإمداد بالمياه	الإمداد بالصرف الصحى	التخلص من النفايات	الإمداد بالكهرباء	مؤشر التنمية البشرية	مشتركو الهاتف المحمول	مستخدمو الإنترنت المنزلى	مشتركو انترنت الهاتف المحمول	الناتج القومى الإجمالى	نصيب الفرد من الناتج القومى
إثيوبيا	٨٠,٣	١٩,٦	٢٣,٣	٩٢	٠,٤٧	٤٩,٧	١٨,٦٢	٣٧,٢٢	٩٦,١	٢٢٢٠
مصر	٩٩,٥	٩٨,٣	٩٢,٧	١٠٠	٠,٧٠	٨٨,٠	٤٦,٩٢	٩٥,٢٩	١١٨٠,٩	١١٧٦٣
الكونغو الديمقراطية	٦٩,٣	٢٣,٤	٧,٤	٥١	٠,٤٦	٣٦,١	٨,٦٢	٤٣,٣٨	٩٥,٣	١٠٩٨
تنزانيا	٨٥,٥	٤٢,٦	٦٣,١	٦٨	٠,٥٣	٥٨,١	٢٥,٠٠	٧٧,٢٤	١٤٩,٨	٢٦٦٠
كينيا	٨٤,٦	٣٤,٧	٣١,٧	٨٤	٠,٥٨	٧١,٨	١٧,٨٣	٩٦,٣٢	٢٢٧,٦	٤٣٣٠
أوغندا	٧٥,١	٢٦,١	٣٤,٣	٥٨	٠,٥٣	٤٨,٥	٢٣,٧١	٥٧,٢٧	٩٦,٦	٢١٨١
السودان	٧٣,٨	٦٠,١	٣٢,٢	٨٤	٠,٥١		٣٠,٨٧	٧٢,٠١	١٦٩,٥	٣٩٥٨
رواندا	٨٢,٢	٥١,٩	١٣,٤	٨٩	٠,٥٤	٦٠,٢	٢١,٧٧	٧٨,٨٥	٢٨,١	٢٢٢٦
جنوب السودان	٦٤,٨	٣٦,٩		٤٧	٠,٤١		٧,٩٨	٣٣,٤٦	١,٠	
بوروندى	٨٩,٨	٤١,٧	٢٠,٣	٦٢	٠,٤٢	٤٥,٤	٢,٦٦	٥٦,٥٣	٨,٧	٧٥٢
إريتريا				٧٧	٠,٤٣		١,٣١	٢٠,٣٦	٦,٥	

المصدر

United Nations Development Programme, The 2020 Human Development Report, Copyright @ 2020, 1 UN Plaza, New York, NY 10017 USA

ملحق (٥ – ٣) المتغيرات (الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية) المستخدمة فى التحليل الإحصائى

الدولة	مؤشر كفاءة شبكة الطرق البرية	مؤشر كفاءة شبكة السكك الحديدية	مؤشر كفاءة النقل الجوى	مؤشر كفاءة النقل البحرى	أمد الحياة	مؤشر التنافسية العالمى	مؤشر إدارة الأراضى	مؤشر كفاءة الأسواق	الهجرة الداخلية للعمالة
إثيوبيا	٣٤,٩	١٦,٢	٤٩,٩		٥٦,٠	٤٤,٥	٢٠,٠	٤٩,٠	٤٨,٤
مصر	٦٥,١	٢٧,٨	٦٥,٥	٥٧,٧	٦٨,٩	٥٣,٦	٢٣,٣	٥٤,٩	٥٤,٤
الكونغو الديمقراطية	٣٢,٤	١١,٠	٢٣,٩	١٦,٤	٤١,٠	٣٨,٢	٣٦,٧	٤٧,٦	٥٠,٨
تنزانيا	٥٠,٢	٢١,٦	٤١,٢	٢٩,٣	٥١,٧	٤٧,٢	٢٥,٠	٥١,٦	٥٥,٢
كينيا	٥٥,٦	٣٠,٤	٥٥,٥	٣٥,٢	٥٨,١	٥٣,٧	٥٣,٣	٥٦,٢	٦٨,١
أوغندا	٥١,٤	١١,٤	٣٣,٨		٤٤,٨	٤٦,٨	٣٥,٠	٥٠,٨	٦٠,١
السودان									
رواندا	٤٤,٢		٤١,٨		٦٠,٩	٥٠,٩	٩٣,٣	٥١,٩	٥٠,١
جنوب السودان									
بوروندى	٣٦,٥		١٨,٨		٤٢,٢	٣٧,٥	١٥,٠	٣٨,٧	٤٦,٣
أريتريا									

المصدر،

Klaus S, The Global Competitiveness Report 2019, Copyright © 2019 by the World Economic Forum, 91-93 route de la Capite CH-1223 Cologny/Geneva, Switzerland

المراجع العربية

أبو عياش. عبد الاه، يعقوب. إسحاق. (١٩٨٤). الاتجاهات المعاصرة فى الدراسات الحضرية. الكويت: وكالة المطبوعات، جامعة الكويت.

أبو عيانه. فتحى محمد (١٩٨٧): مدخل إلى التحليل الإحصائى فى الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.

الأمم المتحدة،(٢٠١٤) التقدم المحرز في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، (الموئل الثالث)، الدورة الأولى نيويورك، ١٧ و١٨ أيلول/٧سبتمبر ،٢٠١٤).

بدر. عزيزه. (١٩٩٧). التحضر والحضرية فى أفريقيا، المجلد الاول، جغرافيا، معهد البحوث والدراسات الافريقية – جامعة القاهرة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠١٣). تقرير التنمية البشرية. نيويورك: الأمم المتحدة.

حمدان جمال. (١٩٩٨). القاهرة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ربيع، أسامه (٢٠١٠)، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS،
https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8- -pdf

غبور. إيناس فؤاد (٢٠٠٨)، العواصم فى غربى أفريقيا: دراسة فى جغرافية المدن، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة.

مصيلحى. فتحى. (٢٠٠٠). جغرافية المدن (الإطار النظرى وتطبيقات عربية)، الطبعة الأولى. شبين الكوم: مطبعة التوحيد.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى (٢٠١٦). رؤية مصر ٢٠٣٠ – المحور العاشر (التنمية العمرانية). ص ٢٠٢–٢١٢. القاهرة.

المراجع غير العربية

Abbott, J (2012), Green Infrastructure for Sustainable Urban Development in Africa, Earthscan, Abingdon, 500 pages; also see reference

African Development Bank Group, African Union Commission, Economic Commission for Africa. (2015). African Statistical Yearbook, 2015. Denmark: Printing by Scanprint, Phoenix Design Aid.

African Development Bank Group, The Bank Group's Urban Development Strategy, Transforming Africa's Cities and Towns into Engines of Economic Growth and Social Development, Operational Resources and Policies Department,2011

African Development Bank (2015), Rail Infrastructure in Africa, Financing Policy Options, P.30, Copyright © 2015, Abidjan, Cote d'Ivoire.

African Development Bank (2011), Urban Development, Strategy, Transforming Africa's Cities and Towns into Engines of Economic Growth and Social Development, OPERATIONAL RESOURCES AND POLICIES DEPARTMENT THE BANK GROUP'S,2011.

Bekker, S B & Therborn G (2012), Capital Cities in Africa: Power and Powerlessness, HSRC Press, Cape Town, South Africa, page 93

Dorosh, P & Thurlow, J (2014), "Can Cities or Towns Drive African Development? Economywide Analysis for Ethiopia and Uganda, World Development, Volume 63, November 2014, Pages 113- 123 - https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2013.10.014

EXIM Bank, Connecting Africa: Role of Transport Infrastructure, working paper No. 72، P. 32, © Export-Import Bank of India, March 2018.

Freire, M., E, URBANIZATION AND GREEN GROWTH IN AFRICADRAFT FOR LIMITED CIRCULATION, GREEN GROWTH SERIES, Growth Dialogue www.growthdialogue.org,REPORT NO. 1 (MAY 2013

GANTSHO M., CITIES AS GROWTH POLES –

Gu .C, et al. 2015. Theorising Chinese urbanisation: A multi-layered, perspective. Urban Studies, 52 2564–2580

Gu C., Urbanization: Processes and driving forces, Earth Sciences, SCIENCE CHINA, September 2019 Vol.62 No.9: 13511360, https://doi.org/10.1007/s11430-018-9359

Klaus S, (2019) The Global Competitiveness Report 2019, Copyright © 2019 by the World Economic Forum, 91-93 route de la Capite CH-1223 Cologny/Geneva, Switzerland

Kone, S., M, (2018)Urbanization as a Transformative force international, Journal of Scientific & Engineering Research Volume 9, Issue 3, March-2018, 1658-1663 ISSN 2229-5518 IJSER © http://www.ijser.org,,https://www.researchgate.]

Nile Basin Initiative (NBI). (2012). The state of Nile Basin2012. Entebbe, Uganda.

Njoh, A., J (2003), "Urbanization and development in sub-Saharan Africa", Cities Vol 20, No 3, pages 167–174. (45)

O'Connor, A. (1983). The African City. London: Hutchison.

OECD (2018), The Africa Competitiveness Report, OECD, World Economic Forum, Geneva

OECD, (2016) African Economic Outlook, Sustainable Cities and Structural Transformation, publishing, African development bank, Organization for Economic Co-operation and Development, United Nations Development Programme (2016)

Okeke, I, N, towards a New Growth Path in Africa, A Study of National Urban Policy Responses to Urbanisation, Working Paper, south African cities network,23 August 2014

Pareto, V E, South Sudan urban development strategy, http://mpra.ub.uni-muenchen.de/ UTC 13988 MPRA Paper No. 13988, posted 11. March 2009 15:49.

Pelling M, (2009). Disaster Risk Reduction Cases from Urban Africa. Gateshead, UK: MapSet Ltd.

Potts, D. (2008). The Urban Informal Sector in Sub-Saharan Africa: From bad to good (and back again?). Development Southern Africa, 25(2), 1-16.

Potts, D. (2012, Feb.). Whatever happened to Africa's rapid urbanization? (E. Paice, Ed.) Counterpoints, pp. 1-16.

Somik V., L et al, Africa's Cities, Opening Doors to the World ,2017 International Bank for Reconstruction and Development the World Bank.،

Tabukeli,.M, R, (2013). Growth of Urban Agglomeration Nodes in Eastern Africa, © Kamla-Raj 2013 J Hum Ecol, 41(3): 237-246

Uganda Government (2011), Demography and Economic Growth in Uganda Poverty Reduction and Economic Management Unit, Africa Region, Document of the World Bank, Report No. 63165-UG, December.

UN- Habitat United Nations Human Settlements Programme, (2014, The Evolution of National Urban Policies, A Global Overview First published in Nairobi United Nations, 54:79

-UN Habitat, 2013, UNLEASHING THE ECONOMIC POTENTIAL OF AGGLOMERATION IN AFRICAN CITIES United Nations Human Settlements Programme, Nairobi.

UN habitat, United Nations Human Settlements Programme 2011, The Global Urban Economic Dialogue Series, The Economic Role of Cities, United Nations Nairobi in 2011

UNFPA, State of World Population 2007, Unleashing the Potential of Urban Growth, United Nations Population Fund,18

UN–Habitat (2008), The State of African Cities 2008: A Framework for Addressing Urban Challenges in Africa, United Nations Human Settlements Programme, Nairobi, 206 pages;

UN-Habitat,2016, Urbanization and Development Emerging Futures, World Cities Report 2016, United Nations Human Settlements Programme, 2016,

UN-HABITAT. (2010). State of African Cities 2010, Governance, Inequality, and Urban Land Markets. New York: UN-Habitat.

UN-Habitat. (2014). Global Urban Indicators Database 2014. United Nations Human Settlements Programme.

UN-HABITAT. (2014). State of African Cities 2014, Re-imagining sustainable urban transitions. New York: UN-Habitat.

UNICEF Data (2019) Monitoring the situation of children and women, The State of the World's Children 2019 Statistical Tables, October 2019,
https://data.unicef.org/resources/sowc-2019-statistical-tables-and-interactive-dashboard/

United Nations Development Programme, The 2020 Human Development Report, Copyright @ 2020, 1 UN Plaza, New York, NY 10017 USA

United Nations, (2018) Department of Economic and Social Affairs, Population Division. World Urbanization Prospects: The 2018 Revision, Online Edition., https://population.un.org/wup/

United Nations. (2014). World urbanization prospect, 2014 revision. New York: United Nations, department of economic and social affairs.

USAID, PRP's (2015) World Population Data Sheet، © August 2015. Population Reference Bureau, NW, Washington, DC 20009 USA

Willem J H, (2011), Africa, Archaeology, and World Heritage conservation and mgmt. of arch. sites, Vol. 13 Nos 2–3, 160–73

World Bank (2009), World Development Report 2009 Reshaping Economic Geography, The World Bank، Washington DC, 383 pages

World Bank,(2020)World Development Indicators database, GDP per capita, PPP (current international $), World Bank, Eurostat-OECD PPP Program. The data retrieved in September 20, 2020